الفصل الرابع

موقف ابن تيمية من قضايا التفسير الكبرى

بعد دراسة نظرية ابن تيمية فى التفسير فى الفصل الأول ودراسة المنهجين الكبيرين اللذين غلبا على تفسيره فى الفصلين الثالث والرابع ، تظل الدراسة مفتقرة – وهى فى سبيلها إلى الاكتمال – إلى معرفة موقف ابن تيمية من قضايا تفسيرية كبرى مثل الأحرف والقراءات – الناسخ والمنسوخ – المحكم والمتشابه ... الخ ، وهذه القضايا تمس القرآن بوجه عام ، وتمس التفسير بوجه خاص ، ودراسة هذه القضايا لدى ابن تيمية خاصة تحقق أهدافا علمية قيمة منها :

١ – التماس حلول ناجحة لقضايا تفسيرية خطيرة – على يد إمام جليل أئمة المسلمين .

٢ – زيادة إستيضاح لملامح المنهج التفسيرى عنده .

٣ – معرفة منزلته فى التفسير ، بعد معرفة موقفه من القضايا القرآنية بوجه عام ، والمنهج التفسيرى بوجه خاص .

ونتناول – بعون الله – موقف ابن تيمية من قضايا التفسير الكبرى على هذا النحو :

أولا : الأحرف والقراآت :

إن قضية (الأحرف والقراآت من القضايا الوثيقة الصلة بالتفسير ، فاذا كان قسط كبير من عمل المفسر ، يتجه إلى معرفة ما تنطوى عليه الآية من أحكام ، فإن إختلاف القراآت يظهر إختلاف الأحكام ، ولا سيما إذ كانت القراآت صحيحة .

وقد وقع خلاف شديد بين علماء القراآت فى المراد بالأحرف السبعة التى جاءت فى الحديث الشريف : (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف) وفى رواية (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه) (١) فمن العلماء من يقول : لفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة ، دون تحديد لعدد معين ، وعلى رأس هذا الفريق القاضى عياض، وقد رد علية السيوطى ردا مفصلا مصححا مذهبه (٢) . ومنهم من يقول : بل المراد الحصر ، واختلفوا فى تعيين المقصود فذهب البعض أن المقصود سبع لغات ، وذهب البعض الآخر أن المقصود سبع لهجات وبينهم من قال: هى سبعة علوم ، ومنهم من قال : أن يقرأ اللفظ الواحد بسبعة أوجه متباينة، ولكنها ذات معان متفقة نحو : أقبل ـ هلم ـ تعال ـ عجل أقبل ـ أسرع ـ أنظر أخر وهكذا .

ومنهم من قال : الأحرف السبعة هى القراآت السبع ، . والحقيقة أن كل هذه الأقوال يمكن قبولها على نحو من الأنحاء ؛ماعدا القول الأخير ، فالذى ذهب إليه هو فريق من الجهلاء الذين لم يدركوا أن حصرها فى سبعة غير مقصود وإنما كان محض مصادفة وإتفاق ووقع اللبس بسبب المحاولة التى قام بها إمام كبير من أئمة القراء فى القرن الرابع الهجرى وهو أبو بكر ابن مجاهد ت ٣٢٤ هـ حيث قام بجمع سبع قراءات لسبعة قراء مشهورين ، وكان يتسنى لغيره أن يجعلها خمسا مثلا ، أو يجعلها نيفا وعشرين فالأحرف محصورة بنص الحديث الشريف ، ولكن القراآت لا يمكن حصرها وأى قراءة فوق القراءات السبع أو حتى العشر يمكن قبولها إذا استوفت شروط القبول ، وهى كما قال السيد عبد الله المنصور : « ذهب الجمهور إلى أن شرط كونه قرآنا التواتر لفظاً ، وذهب جماعة من المحققين ، إلى عدم شرطية ذلك ، بل إن كل قراءة وافقت العربية ولوبوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز

---

(١) صحيح البخارى ٦/١٨٥ ، ومسند أحمد ١/٢٤ .

(٢) أنظر السيوطى : الأتقان ١/٨٧ .

زدها ولا إنكارها ، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل القرآن بها ، ووجب على الناس قبولها ، وسواء كانت عن الأئمة السبعة أو العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة ، أطلق عليها أنهـا ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أوغيرهم »(٢).

ويحسن هنا أن نشير إلى محاولة الدكتور / صبحى الصالح الموفقة فى حصر الأحرف السبعة وتعيين المقصود بها ، وقد انتهى فعلا إلى أن أوجه الإختلاف فى الأحرف السبعة ترجع إلى سبعة أسباب :

١ ـ الاختلاف فى وجوه الاعراب .

٢ ـ الاختلاف فى الحروف اما بتغيير المعنى دون الصورة ، أو الصورة دون المعنى .

٣ ـ اختلاف الأسماء فى أفرادها وتثنيتها وجمعها ، وتذكيرها وتأنيثها .

٤ ـ الاختلاف بابدال كلمة بكلمة يغلب أن تكون احداها مرادفة للأخرى .

٥ ـ الإختلاف بالتقديم والتأخير فيما يعرف وجه تقديمه وتأخيره .

٦ ـ الإختلاف بشىء يسير من الزيادة والنقصان جريا على عادة العرب .

٧ ـ إختلاف اللهجات فى الفتح والأمالة والترقيق والتفخيم ، والهمزه والتسهيل وغير ذلك (١) .

وقد أكد ابن تيمية هذه الحقائق فى جلاء ووضوح فقال : « إن القراآت المنسوبة إلى نافع وعاصم وغيرهما ليست هى الأحرف السبعة التى

---

(١) لباب النقول فى علم الأصول ص ١٢ .

(٢) أنظر مباحث فى علوم القرآن ١٠٨ — ١١٢ .

أنزل القرآن عليها ، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف ، وكذلك ليست هذه القراآت السبعة هى مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التى أنزل القرآن عليها [١] . ثم علل لظهور الاجتهاد فى قراءات الأئمة فى حدود القدر الذى سمحت به الشريعة ، وهو الأحرف السبع على التفسير الذى قبلناه ، فقال : إذا كان الشرع قد سوغ لهم أن يقرءوه على سبعة أحرف كلها شاف كاف ، فهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين كالتاء والياء (تعملون ويعملون مثلا) والفتح والضم (تشابهَ وتشابهُ مثلا) وهم يضبطون اللفظ فى كلا الأمرين ، ويكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين ، شبيها بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين » [٢] .

إذن فترك الخط من غير نقط ولاتشكيل ـ فى أول الأمر ـ كان يهدف إلى استيعاب القراآت التوقيفية الثابتة عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ

بينما كان إختلاف القبائل فى اللهجات وفى طريقة نطق الألفاظ من أهم الأسباب لتعدد الأحرف .

وإذا كانت القراآت تنقسم من حيث السند إلى متواتر ومشهور ومدرج وشاذ ، فإن ابن تيمية يتفق مع أئمة القراء فى أنه لايجوز الاعتماد على الشاذ لافى الأصول ولافى الفروع ولايجوز قراءته فى الصلاة ولافى خارجها ، فيقول : تجوز القراءة فى الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف ، كما ثبتت هذه القراءات وليست شاذة حينئذ .. [٣] .

والمبدأ الذى يتبعه ابن تيمية — بوجه عام — فى تعامله مع القراآت هو

---

(١) مجموع فتاوى ١٣/٤٠١ .
(٢) مجموع فتاوى ١٣/٤٠٢ .
(٣) مجموع فتاوى ١٣/٤٠٣ .

تحرى القرا آت المستوفية لشروط الصحة ، لأنها تحمل معنى أقوى ، أوحكماً أصح وقد يجمع بين عدة قرا آت صحيحة للخروج بعدة أحكام مفيدة .

فى قوله تعالى : «حتى إذا استيأسَ الرسلُ وَظنوا أنهم قد كُذِبُوا جاءهم نصرنا » (١) .

أورد قراءة (قدكذِّبوا) التى قرأت بها السيدة عائشة وأنكرت قراءة (كِذبوًا) وقالت معاذ الله ، لم تكن الرسل تظن ذلك بربها .

(وأورد قراءة (قدكُذبوًا) التى قرأبها ابن عباس ، وأخبر عنه أنه تأولها وأن ظاهر الكلام معه ، ووجه ابن تيمية هذه القراءة الصحيحة التى تحمل معنى صحيحا فقال : قوله « ظنوا أنهم قدكُذبُوا » قد يكون مثل قوله « وما أرسلنا من قبلك من رسول ولانبى إلا إذا تَمنىَّ ألقى الشيطان فى أمنيته ، فينسخُ الله مايلقِى الشيطانُ (٢) ، والظن لايراد به فى الكتاب والسنة الاعتقاد الراجح ، كما هو فى أصطلاح طائفة من أهل الكلام فى العلم ، ويسمون الأعتقاد المرجوع وهما ، بل قد قال النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ « أياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» وقد قال تعالى : « إن الظن لايغنى من الحق شيئاً » (٣) فالأعتقاد المرجع هوظن وهووهم (٤) .

ونجده يفضل القراءة الصحيحة طلبا للمعنى الصحيح ، فى قولة تعالى : « قال هذا صراطٌ عَلىَّ مستقيم » (٥)

يقول : هذه قراءة أئمة السلف ومعناه : الحق يرجع إلى الله ، وعليه طريقه لايعرج على شىء .

---

(١) يوسف : ١١٠ .
(٢) الحج : ٥٢ .
(٣) النجم : ٢٨ .
(٤) مجموع فتاوى ١٥/١٧٥ - ١٧٧ .
(٥) الحجر : ٤١ .

وقرأها قتادة ويعقوب : « هذا صراط عَلِيٌّ » ، أى رفيع مستقيم » [١] .

وهو أحياناً يجمع بين القراآت الصحيحة طلبا لخصوبة التفسير وثرائه فى قوله تعالى : « قالوا سِحران تظاهرا » [٢] ، يقول : المعنى على هذه القراءة الصحيحة التوراة والقرآن وفى قراءة أخرى « قالوا ساحران تظاهرا » والمعنى عليها «موسى ومحمد ﷺ » [٣] .

ويفضل ابن تيمية القراءة الصحيحة طلبا لصحة الحكم ،فى قوله تعالى : « تبارك اسم ربك ذى الجلال والأكرام » [٤] ، وهذه قراءة حفص ، يقول ابن تيميـــة : القراءة موجودة فى سائر المصاحف ، وفى قراءة الجمهور ، وعليها يكون الموصوف هو المسمى نفسه لا الاسم ، بينما فى مصحف أهل الشام « تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام » وهى قراءة ابن عامر » [٥] .

وهكذا نرى أن ابن تيمية يذكر القراآت إن وجدت ، ويختار الأصح منهما بحثا عن الأقوى من المعانى ، والأصح من الأحكام ، ويوجه القراآت توجيه العالم بها ، وله آراء قيمة فى الأحرف والقراآت تدل على رسوخ قدمه فى هذا الفن الدقيق .

ثانيا : المكى والمدنى :

أن أسباب النزل ، والمكى والمدنى ، والناسخ والمنسوخ قضايا متداخلة ومتكاملة ولاغنى ـ بأى حال لبعضها عن بعض ، ولبيان أوجه الصلة بينها نقر

---

(١) مجموع فتاوى ١٥/٢٠٠ ، ٢٠١ .
(٢) القصص : ٤٨ .
(٣) مجموع فتاوى ١٦/٤٤ .
(٤) الرحمن : ٧٨ .
(٥) مجموع فتاوى ١٦/٣٢٢ .

أن القطع بسبب نزول السورة يفيد القطع بمكية السورة أو مدنيتها ، والقطع بذلك يفيدفى معرفة الناسخ والمنسوخ .

وقضية المكى والمدنى من القضايا التى أخذت قسطاكبيرا من اجتهاد العلماء سواء فى التقسيم أو فى تحديد الخصائص والأمارات ، لفقد الطريق السمعى والتوقيفى فى كثير من الأحوال ، ولهذا نجد عالما مثل السيوطى أعد فصلا كاملا فى تحرير السور المختلف فيها .

أما عن التقسيم فإن للعلماء اصطلاحات ثلاثة :

١ — المكى ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدنى ما نزل بالمدنية .

٢ — المكى ما وقع خطابا لأهل مكة ، والمدنى ما وقع خطابا لأهل المدينة .

٣ — المكى مانزل قبل الهجرة ، والمدنى مانزل بعدها سواء نزل بمكة أو المدينة ، عام الفتح أو عام حجة الوداع ، أم بسفر من الأسفار [١] .

يلاحظ أن الأصطلاح الأول اعتمد على المعيار المكانى ووجه القصور فيهأن مانزل فى غير مكة والمدينة لايطلقعليه مكيا ولامدنيا ، والجهل بزمن نزول الآية يضيع كثيراً من الفوائد العلمية . والأصطلاح الثانى اعتمد على المعيار الخطابى ، والمعروف أن كثيراً من الآيات نزلت ابتداء من السماء لا لخطاب هؤلاء ولا لخطاب هؤلاء ، ووجه القصور هاهنا مثل جهة هناك أن هذه الآيات لايطلق عليها مكيا ولامدنيا .

أما الاصطلاح الثالث فقد اعتمد على المعيار الزمانى ، وهذا الاصطلاح هو الذى يحدد موقع الآية الزمانى فى تدرج الوحى ، وبالتالى فإنه يحقق

---

(١) السيوطى : الأتقان ١/٩ .

الهدف من معرفة المكى والمدنى عموما ، فبه يتم العلم بالمتأخر فيكون ناسخا أو مخصصاً على رأى من يرى تأخير المخصص ، كما أنه يعين على فهم غزوات الرسول ﷺ وأحداث التاريخ الإسلامى فى فترة الرسالة ، ولهذا فإنا من جانبنا نقبل هذا الاصطلاح الثالث .

وأما عن الضوابط فقد وضع العلماء لكل من القسمين ضوابط قطعية ، وأمارات غالبة (١) .

فى القسم المكى نذكر من الضوابط القطعية :

١ ـ أن كل سورة فيها سجدة فهى مكية .

٢ ـ أن كل سورة فيها لفظ كلا فهى مكية ، ولم ترد إلا فى النصف الأخير من القرآن وفى هذا يقول الديرينى :

وما نزلت كلا بيثرب فاعلمن لم تأت فى القرآن فى نصفه الأعلى

٣ ـ كل سورة فيها « يا أيها الناس »وليس فيها « يا أيها الذين أمنوا » فهى مكية إلا سورة الحج ، ففى أواخرها : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » .

وكثير من العلماء يرون أنها مكية .

٤ ـ كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الغابرة فهى مكية سوى البقرة .

٥ ـ كل سورة فيها قصة آدم وابليس فهى مكية سوى البقرة أيضاً .

٦ ـ كل سورة تفتتح بالأحرف المقطعة ، فهى مكية سوى الزهراوين وهما البقرة وآل عمران والرعد على رأى من قال بمدنيتها .

ونذكر من أمارات القسم المكى الغالبة :

---

(٢) أنظر السيوطى : الأتقان ١/١٧ .

١ — قصر الآيات والسور وإيجازها وحرارة تعبيرها وتجانسها الصوتى .

٢ — الدعوة إلى أصول الإيمان بالله واليوم الآخر ، وتصوير الجنة والنار .

٣ — الدعوة إلى التمسك بالأخلاق الكريمة والاستقامة على الخير .

٤ = مجادلة المشركين وتسفيه أحلامهم .

٥ — كثرة القسم جريا على أساليب العرب .

أما القسم المدنى فتذكر من ضوابطه القطعية :

١ — أن كل سورة فيها إذن بالجهاد أوذكر له وبيان لأحكامه فهى مدنية .

٢ — أن كل سورة فيها تفاصيل لأحكام الحدود والفرائض والحقوق والقوانين الشرعية والدولية فهى مدنية .

٣ — أن كل سورة فيها ذكر المنافقين فهى مدنية ماعدا سورة العنكبوت فإنها مكية إلا أن الآيات الأحدى عشرة الأولى منها مدنية ، وفيها ذكر المنافقين .

٤ = مجادلة أهل الكتاب ودعوتهم إلى عدم الغلو فى دينهم .

ونذكر من أمارات القسم المدنى الغالبة .

١ — طول أكثر سوره وبعض آياته وإطنابها وأسلوبها التشريعى الهادىء ، وقد ورد من سور المكى ما هو طويل أيضاً مثل الأعراف والأنعام .

٢ — تفصيل البراهين والأدلة على الحقائق الدينية . (١)

وفى حرص ابن تيمية — فى تفسيره — على وضع مثل هذه الضوابط

---

(١) أنظر د . صبحى الصالح : مباحث فى علوم القرآن ١٨١ — ١٨٤ .

والأمارات التى تميز بين المكى والمدنى لتحقيق الفوائد العلمية التى تحدثنا عنها ، نجد ذلك حيث يقول : « . . فالرسل متفقون فى الدين الجامع للأصول الأعتقادية والعملية . . وهذه الأصول التى أتفقت عليها الشرائع هى عامة ماجاء فى السور المكية ، فإن السور المكية تضمنت الأصول التى اتفقت عليها رسل الله ، إذ كان الخطاب فيها يتضمن الدعوة لمن لا يقر بأصل الرسالة ، وأما السور المدنية ففيها الخطاب لمن يقر بأصل الرسالة ، كأهل الكتاب الذين آمنوا ببعض وكفروا ببعض ، وكالمؤمنين الذين آمنوا بكتب الله ورسله ، ولهذا قررت فيها الشرائع التى أكمل بها الدين : كالقبلة والحج والصيام والأعتكاف والجهاد وأحكام المناكح ونحوها ، وأحكام الأموال بالعدل كالبيع ، وأحكامها بالإحسان كالصدقة ، وبالظلم كالربا وغير ذلك مما هو من تمام الدين .

ولهذا كان الخطاب فى السور المكية : « يا أيها الناس » لعموم الدعوة إلى الأصول ، إذ لا يدعى إلى الفرع من لا يقر بالأصل ، فلما هاجر النبى — صلى الله عليه وسلم — إلى المدينة وعز بها أهل الإيمان ، وكان بها أهل الكتاب ، خوطب هؤلاء وهؤلاء ، فهؤلاء : (يا أيها الذين آمنو) وهؤلاء « يا أهل الكتاب » أو « يا بنى إسرائيل » ولم ينزل بمكة شىء من هذا ، ولكن فى السور المدنية خطاب : « يا أيها الناس » كما فى سورة النساء والحج وهما مدينتان ، وكذا فى البقرة . . . » (٢) .

إن ابن تيمية فى وضعه للضوابط ، يضرب الأمثلة من محتويات السور نفسها وهذا مما يجعل ضوابطه أكثر نجاحاً .

ولأهمية معرفة المكى والمدنى ، فإن ابن تيمية ينبه على ما فى السورة من كل من القسمين بين يدى تفسيرها ، ولا يكتفى بذلك بل ينبه على تقسيم الآيات طبقاً لمعايير زمنية أخرى ، يقول مثلا : سورة الحج فيها مكى

---

(٢) مجموع الفتاوى ١٥/١٦٠ .

ومدنى ، وليلى ونهارى ، وسفرى وحضرى ، وشتائى وصيفى ، وتضمنت منازل المسير إلى الله ويوجد فيها ذكر القلوب الأربعة : الأعمى ؛ والمريض والقاسى ، والمخبث الحى المطمئن إلى الله . . . » (١) .

وهذه الفكرة الموجزة تكون — ولا شك — بمثابة الشمعة المضيئة التى تنير سبيل السالكين إلى اقتباس أنوار الكتاب المبين .

والمبدأ الذى يتمسك به ابن تيمية وهو يحكم على السورة هو التدقيق فى مضمونها ، وخاصة فى السور المختلف فيها ، يقول : « سورة البقرة وإن كانت مدنية بالأتفاق — وقد قيل عنها إنها أول ما نزل بالمدينة — فلاريب أن هذا فى بعض ما نزل ، وإلا فتحريم الربا إنما نزل متأخراً ، وقوله : « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » (٢) من آخر ما نزل ، وقوله : « وأتموا الحج والعمرة لله » (٣) نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق العلماء ، وقد كانت سورة الحشر قبل ذلك ، فإنها نزلت فى بنى النضير باتفاق الناس وقصة بنى النضير كانت متقدمة على الحديبية بل على الخندق باتفاق الناس ، وإنما تأخر عن الخندق أمر بنى قريظة ، فهم الذين حاصرهم النبى — صلى الله عليه وسلم — عقب الخندق ، وأما بنوا النضير فكان أجلاهم قبل ذلك بإتفاق العلماء ، وكذلك سورة الحديد مدنية عند الجمهور ، وقيل إنها مكية وهو ضعيف لأن فيها ذكر المنافقين وذكر أهل الكتاب ، وهذا إنما نزل بالمدينة لكن يمكن أنها نزلت قبل كثير من البقرة » (٤)

وهكذا أفاد ابن تيمية ، أن تسمية السورة مكية مبكرة ، أو مدنية مبكرة ، يكون بإعتبار أوائل ما نزل منها ، فقد تنزل بعد ذلك سور وآيات كثيرة قبل أن تختم السورة ، وابن تيمية يرد على الآراء الضعيفة فى تحديد

---

(١) مجموع فتاوى ١٥/٢٦٦ .
(٢) البقرة : ٢٨١ .
(٣) البقرة : ١٩٦ .
(٤) مجموع فتاوى ١٧/١٩٣ .

المكى والمدنى من السور ، فقد رد على الرأى القائل بمكية سورة الحديد ، بعد أن نظر إلى الجو العام لمضمون السورة الحافل بذكر المنافقين وأهل الكتاب ، وقد سلك كثير من الباحثين منهج ابن تيمية . هذا التحديد فقد قال الأستاذ M. Pickthall عن سورة الحديد : سورة الحديد تأخذ أسمها من الآية رقم ٢٥ والإشارة فى كلمة « الفتح » الواردة فى قوله تعالى : « لايستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا »[١]. لا شك ن المقصود بها فتح مكة ، وهذا رد على نولدكه الذى قررأن المقصود بها غزوة بدر ، وعلى ذلك رأى أن تاريخ النزول فى العام الرابع أو الخامس للهجرة ، ولكنا سنرى أن تاريخ النزول لا بد أن يكون فى العام الثامنأو التاسع للهجرة »[٢]

ولكن على أى حال — فإن منهج ابن تيمية أدق ، لأنة حكم على السورة بالنظر إلى المضمون العام لها ، بينما الأستاذ M. Picktha حكم على السورة بالنظر إلى المضمون الخاص للآية .

يتبين مما سبق أن ابن تيمية من العلماء الراسخين فى هذا الفن ، ومنهجه فى تحديد المكى والمدنى هو النظر إلى الجو العام لمضمون السورة ، وهذا المنهج هو الذى يفيد فى معرفة النسخ والتخصيص ، وفهم الغزوات ، وفهم أحداث التاريخ الإسلامى فى عهد النبوة .

ثالثاً أسباب النزول :

إذا كان من الدقة مناقشة مفاهيم الألفاظ قبل الخوض فى القضية ، فإن كلمة « سبب » تعنى الحكمة والسر وراء حدوث الشىء ، والحقيقة أن سنة الله فى خلقه وأمره أقتضت أن تقوم على قانون الأسباب والمسببات وإنك لن « تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجدَ لسنةِ اللهِ تحويلا »[٣] فقد

---

(١) الحديد : ١٠

(٢) Marmaduke Pickthall : The Meaning of The Glorious Quran. P. 717,

(٣) فاطر : ٤٣ .

كان الله قادراً أن يحقق المطلوب بلا دعاء ، ولكنه جعل الدعاء سبباً ، وكان سبحانه قادراً أن يرزق أولياءه بلا جهد ، ولكنه جعل العمل سبباً : « وهزى إليك بجذع النخلة تُسَاقِطْ عليك رُطَباً جَنِيًّا »[١] وإذا أطرد هذا القانون فى كل شىء فلماذا لا يطرد فى أسباب تنزيله الحكيم ؟

طرحت هذا السؤال ردا على ما قرره بعض العلماء أن نزول القرآن على قسمين : قسم نزل ابتداء ، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال[٢]

ولعله أراد بالقسم الأول : آيات القصص ، والترغيب والترهيب ، والتحليل والتحريم وغير ذلك من الآيات التى لم تنزل عقب حادثة أو واقعة ، ولكنى أرى أنه حتى هذا الضرب من الآيات لا يخلو من سبب ، وكل ما فى الأمر أن السبب قد يكون ملفوظاً أو ملحوظا — إذا صح التعبير — ونحن نعلم أن الآيات التى نزلت نصاً فى أشخاص بأعيانهم إنما نزلت تتناول كل من فى حكمهم حتى قيام الساعة ، وقديماً قيل : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[٣] ولهذا فإنا نتفق تماماً مع قول عالم التابعين الحسن البصرى : ما أنزل الله آية ، ألا وهو يحب أن يعلم ، فيم أنزلت ، وماذا عنى بها[٤] .

ولعل التعريف الذى وضعه العلماء لأسباب النزول يتفق مع ما ذهبنا إليه من كل آية لها سبب نزول ، فقد قالوا : علم أسباب النزول هو معرفة ما نزلت الآية أو الآيات متضمنة له أو مجيبة عنه ، أو مبينة لحكمة زمن وقوعه[٥] .

فما من آية فى القرآن الكريم إلا وهى متضمنة لأمر أو مجيبة عن سؤال ، أو مبينة لحكم .

---

(١) مريم : ٢٥ .
(٢) أنظر السيوطى : الاتقان ١/٢٨ .
(٣) أنظر السيوطى . الاتقان ١/٢٩ .
(٤) مجموع فتاوى ١٣/١٤٤ .
(٥) أنظر : صبحى الصالح : مباحث فى علوم القرآن ١٣٢ .

وقولنا أن كل آية أو مجموعة آيات لها سبب نزول ، ليس هذا دعوة منا إلى تمحل الأسباب ، وتكلف البحث عنها حتى ولو كانت محمولة على روايات ضعيفة أو موضوعة أو عن طريق الإسرائيليات ، وإنما قد يكون التنزيل مباشرا وغير مباشر ، وفى الحالة الأولى وضع العلماء الضوابط لقبول الروايات على هذا النحو :

— إن جاءت روايتان كلتاهما صحيحة أو لم نستطيع ترجيح إحداهما ، جمعنا بينهما وحملنا الأمر على وقوع سببين نزلت الآية بعدهما . (كما فى قصة العجلانى وهلال بن أمية) .

وإن كانت الروايتان صحيحتين ، ولم نستطع ترجيح إحداهما ولا الجمع بينهما لتباعد الزمن ما بين أحداثهما ، حملنا الأمر على تعدد نزول الآية . (كما فى نزول ثلاث آيات من آخر سورة النحل) .

— وإن كانت الروايتان صحيحتين ، ويمكننا ترجيح إحداهما لأنها أصح من الأخرى ، أو لأن راويها شهد الحادثة دون راوى الأخرى ، فلا ريب أن سبب النزول يؤخذ من الراجحة الأصح . (كما فى سبب نزول « الضحى ») .

— وقد تكون حادثة واحدة سبباً فى نازلين أو أكثر من القرآن ، وهو ما يعبرون عنه بقولهم : تعدد النازل والسبب واحد (كما فى حادثة الرجل الذى آذى النبى عليه الصلاة والسلام)[1] .

أما الحالة الثانية وهى عدم مباشرة ، التنزيل فهى تختلف عن الحالة الأولى فى أن سبب النزول هنا يكون ملحوظاً أو مفهوماً من الآية ، أو لا يحتاج إلى تكلف البحث عن رواية أو إسناد ؛ فالتنزيل هنا لم ينزل نصاً فى شخص بعينه وإنما نزل يصور نموذجاً إنسانياً خالدا متكررا يتخطى حدود الزمان والمكان ، وفى هذا يقول الأستاذ سيد قطب ـ رحمه الله :

---

(١) أنظر د . صبحى الصالح : مباحث فى علوم القرآن ١٤٢ ـ ١٤٧ .

رسم القرآن فى خلال تعبيره عن الأغراض الدينية المختلفة عشرات من النماذج الإنسانية فى غير القصص رسمها فى سهولة ويسر واختصار ، فما هى إلا جملة أو جملتان حتى يرتسم النموذج الإنسانى شاخصاً من خلال اللمسات ، وينتفض مخلوقاً حياً خالد السمات ! فتارة تكون هذه النماذج صورة للجنس الإنسانى كله ، وتارة تكون صورة لأفراد منه مكرورين ، وهى فى كلتا الحالتين نماذج خالدة لا يخطئها الإنسان فى كل مجتمع وفى كل جيل . . . . فمن النماذج التى تذكر فى جانب الشر : يقول الأستاذ سيد قطب : وكم من الذين يأكلون على جميع الموائد ، ويتظاهرون بأنهم أولياء كل فريق ، وبأنهم ضروريون لكل فريق : « الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم وإن للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين »[1] .

ومن النماذج التى تذكر فى جانب الخير : « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم إيمانا ، وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل »[2] :

وأكد ابن تيمية فى غير موضع أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وحث على معرفة سبب النزول فقال : « فالذين قالوا إن الآية نزلت فى معين ، لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق ، والناس وإن تنازعوا فى اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا ؟ فلم يقل أحداً من علماء المسلمين ، أن عمومات الكتاب والسنة ، تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال أنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبه . والآية التى لها سبب معين إن كان أمراً أو نهياً فهى متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلته أيضاً ، ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب »[3]

---

(١) النساء : ١٤١ .

(٢) أنظر : التصوير الفنى فى القرآن ص ١٧٥ — آل عمران ١٧٣ .

(٣) مجموع فتاوى ١٣/٣٣٩ .

وأشار إلى تنازع العلماء فيما يروى عن صحابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مما لا مجال للرأى فيه مثل أسباب النزول : هل يأخذ حكم المسند المرفوع أم لا ؟ يقول : تنازع العلماء فى قول الصاحب نزلت هذه الآية فى كذا ، هل يجرى مجرى المسند . . . أو يجرى مجرى التفسير منه الذى ليس بمسند ؟ فالبخارى يدخله فى المسند وغيره لا يدخله فى المسند ، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره ، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه ، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا فى المسند، وإذا عرف هذا فقول أحدهم نزلت فى كذا لا ينافى قول الآخر نزلت فى كذا ، إذا كان اللفظ يتناولهما ، كما ذكرناه فى التفسير بالمثال ، وإذا ذكر أحدهم لها سبباً نزلت لأجله ، وذكر الآخر سبباً فإنه يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب ، أو تكون نزلت مرتين ، مرة لهذا السبب ، ومرة لهذا السبب . . » [١]

ولما وجه ابن تيمية المفسرين إلى التماس أسباب النزول حيث أنها تعين على فهم الآية ، فإنه التزم هذا التوجيه فى التطبيق ، فكان كلما وجد سبباً للنزول جاء عن طريق صحيحة ذكره .

فى قوله تعالى : « شهِد اللهُ أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط ، لا إله إلا هو العزيزُ الحكيم » [٢] .

يقول : ابن السائب أن حبرين من أحبار الشام ، قدما على النبى ـ صل الله عليه وسلم ـ فلما أبصرا المدينة قال أحدهما لصاحبه : ما أشبه هذه المدينة بصفة النبى الذى يخرج فى آخر الزمان فلما دخلا على النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ عرفاه بالصفة فقالا : أنت محمد؟ قال : نعم ، قالا : وأحمد ؟ قال : نعم . قالا نسألك عن شهادة فإن أخبرتنا بها آمنا بك ، فقال سلانى فقالا : أخبرنا عن أعظم شهادة فى كتاب الله فنزلت هذه الآية »[٣] .

---

(١) مجموع فتاوى ١٣/٣٤٠ .
(٢) آل عمران: ١٨ .
(٣) مجموع فتاوى ١٤/١٧٦ .

ويشير ابن تيمة إلى نوع من العلاقة بين أسباب النزول والمكى والمدنى وهو أن تعدد أسباب النزول تقتضى نزول السورة أكثر من مرة ، ومن هنا ينشأ التنازع فى الحكم على السورة : أمكية هى أم مدنية ، ويضرب المثل بسورة (قل هو الله أحد) فيقول : « سورة قل هو الله أحد » أكثرهم على أنها مكية وقد ذكر فى أسباب نزولها سؤال المشركين بمكة ، وسؤال الكفار من أهل الكتاب المشركين بالمدينة ولا منافاة ، فان الله أنزلها بمكة أولا ثم لما سئل نحو ذلك أنزلها مرة أخرى ، وهذا مما ذكره طائفة من العلماء ، وقالوا : إن الآية أو السورة قد تنزل مرتين أو أكثر من ذلك، فما يذكر من أسباب النزول المتعددة قد يكون جميعه حقا ، والمراد بذلك أنه إذا حدث سبب يناسبها نزل جبريل فقرأها عليه لعلمه أنها تتضمن جواب فلك السبب ، وإن كان الرسول يحفظها قبل ذلك ، ثم يضرب مثلا للتفهيم ولله المثل الأعلى فيقول : « والواحد منا قد يسأل عن مسألة ، فيذكر له الآية أو الحديث ليبين له دلالة النص على تلك المسألة وهو حافظ لذلك ، لكن يتلى عليه ذلك النص ليبين وجه دلالته على المطلوب »[1].

إن ابن تيمية مس كثيراً من قضايا هذا العلم ، فأفاد أن التنزيل قد يتكرر لتعدد السبب ، وأكد أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وفى مـ ما يذكر عن الصحابة من أسباب النزول مال إلى عده فى حكم المسند المرفوع ، وكان يذكر أسباب النزول فى تفسيره لاعتقاده أن العلم بالسبب ، يورث العلم بالسبب .

رابعاً : الناسخ والمنسوخ :

هذا العلم من أهم علوم القرآن ، وأجدرها بالدراسة للمسلم عامة ، والمفسر خاصة ، فانه يتصل بقضية من أخطر القضايا وهى قضية تدرج ، التشريع وتخفيف الله عن عباده ، فالنسخ (هو رفع حكم شرعى سابق ، بنص لاحق مع التراخى بينهما أى يكون بين الناسخ والمنسوخ زمن ، يكون المنسوخ ثابتا

---

(١) مجموع فتاوى ١٧/١٩١ ، ١٩٢ .

مقررا ، بحيث لو لم يكن النص الناسخ لاستمر العمل بالسابق »[١]

ولكن هذا العلم ابتلى بشيء من الغلو الغلو شأنه فى ذلك شأن أى علم ، وكان هذا فى ذكر أقسام النسخ وأنواعه فقد ذكر العلماء فى أقسام النسخ :

١ ــ نسخ القرآن بالقرآن .

٢ ــ نسخ السنة بالقرآن .

٣ ــ نسخ القرآن بالسنة .

٤ ــ نسخ السنة بالسنة[٢] .

والمفروض فى هذه الأقسام نسخ القرآن بالسنة فإذا كان الله سبحانه قد قرر فى وضوح وجلاء : « ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنْسِهَا نَأْتِ بخير منها أو مثلها »[٣] .

فإن السنة لا يمكن أن تكون مثل القرآن فضلا عن أن تكون خيراً منه ، وهذا ما أكده ابن تيمية فى تفسيره فقال : « إن الناسخ مهيمن على المنسوخ قاض عليه ، فينبغى أن يكون مثله أو خيراً منهُ ، كما أخبر بذلك القرآن ، ولهذا لما كان القرآن ــ مهيمناً على ما بين يديه من الكتاب بتصديق ما فيه من حق ، وإقرار ما أقره ، ونسخ ما نسخه ، كان أفضل منه ، فلو كانت السنة ناسخة للكتاب لزم أن تكون مثله أو أفضل منه ، وأيضاً فلا يعرف فى شيء من آيات القرآن أنه نسخه إلا قرآن ، والوصية للوالدين منسوخة بآية المواريث ، كما اتفق على ذلك السلف »[٤] .

أما نسخ القرآن بالقرآن فهو من الأمور المقررة المعلومة من الدين بالضرورة ، وقد ذكر السيوطى حوالى عشرين موضعاً فى القرآن وقع فيه

---

(١) أحمد عادل كمال : علوم القرآن ص ٩٣ .
(٢) أنظر د . صبحى الصالح : مباحث فى علوم القرآن ص ٢٦١ .
(٣) البقرة : ١٠٦ .
(٤) مجموع فتاوى ١٧/١٩٧ — ١٩٨ .

النسخ[١] بيد أنا لا نقبل غلو بعض العلماء الذين جعلوا المنسوخ أكثر من المحكم فى القرآن كأن النسخ هو الأصل .

ونسخ السنة بالقرآن واقع شرعاً وجائز عقلا فالقرآن خير منها ، وقد حدث أنْ نسخَ صَومُ عاشوراء بصوم رمضان .

ونسخ السنة بالسنة جائز كذلك بما يتمشى مع تدرج التشريع ، وقد اتفق العلماء على أن النسخ لا يقع فى الأصول وإنما يقع فى الفروع ، أو فى الأوامر والنواهى (ولا تقع فى الأخبار كقصص الأنبياء ، ولا فى الوعد والوعيد كآيات ذكر الجنة والنار ولا فى العقائد كوجود الله ، ورسالات الرسل ، ولافى المبادىء الكليه الإسلامية كوجوب التخلق بالأخلاق الفاضلة وإنما يقع فى الإحكام الفرعية العملية ، كأحكام القتال والحدود والميراث[٢]

وإذا كان الناسخ لا بد أن يكون مماثلا أو خيراً من المنسوخ ، فقد كانت الكتب السماوية ينسخ بعضها بعضاً فى الشرائع لافى العقائد ، حتى نزل القرآن الكريم فأقر ما فيها من عقائد سليمة ، ونسخ ما فيها من شرائع باطلة ، وميز ما فيها من الحق عن الباطل ، فقال تعالى : « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق ، مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعه ومنهاجاً ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم »[٣] .

أما عن أنواع النسخ ، فقد ورد فى كتب علوم القرآن وغيرها ثلاثة أنواع مشهورة تحتاج إلى إعادة نظر وهى :

١ — نسخ الحكم دون التلاوة .

٢ — نسخ التلاوة دون الحكم .

---

(١) أنظر الاتقان : ٢/٢٥ .

(٢) أحمد عادل كمالى : علوم القرآن ص ١٠٠ .

(٣) المائده : ٤٨ .

٣ - نسخ التلاوة والحكم[١] .

ولعله بعد أن نضرب مثالا لكل نوع نستطيع أن نقبل ما نقبل ونرفض ما نرفض من وجهة نظر علمية منصفة .

١ - فمما نسخ حكمه دون تلاوته قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول »[٢] منسوخة بقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »(٣) .

والأمثلة على هذا النوع من النسخ كثيرة فهى تتلى ضمن ما يتلى من القرآن (المنقول بالتواتر ، المكتوب فى المصاحف المتحدى بأقصر سورة منه) ولعل السر فى تلاوة الحكم المنسوخ والناسخ هو زيادة الثواب ونيل الأجر فكله كلام الله ، أضف إلى ذلك تذكر المؤمن دائماً لرحمة الله وتيسيره وتخفيفه عن عباده - كما مر بنا فى المثال السابق - وهذا مما يقوى الإيمان ويزيده .

٢ - والنوع الثانى : نسخ التلاوة دون الحكم ، أى على حسب فهمنا أن يكون الحكم موجودا ، والآية المتضمنة له مفقودة ، ومن أمثلة ذلك :

- ما روى عن أبى موسى الأشعرى : « كنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات ما نسيناها ، غير أنى حفظت « يا أيها الذين آمنوا لاتقولوا ما لا تفعلون فتكتب شهادة فى أعناقكم ، فتسألون عنها يوم القيامة »(٤) .

والذى تميل إليه النفس - والله أعلم - أن مثل هذه المرويات ، أخبار آحاد لا يمكن أن تسمى قرآناً على أى معيار من المعايير ، فليس فيها شرط

---

(١) أنظر السيوطى : الاتقان ٢/٢٢

(٢) البقرة : ٢٤٠

(٣) البقرة : ٢٣٤

(٤) السيوطى : الاتقان ٢/٢٥

التواتر وليس فيها روعة الأسلوب القرآنى وقوة أسره ، وإذا كان القرآن كلام الله المتحدى به إلى يوم القيامة ، فكيف يتحدى بشىء نسخت تلاوته وأصبح فى طى النسيان ، وهل يتم التحدى بآية ظاهرة أو خفية ؟ وإذا تأملنا فى النص السابق ، وجدنا أن معناه لا يزال قرآنا محكماً يتلى فى أسلوب قرآنى يديع فى قوله تعالى :

« يا أيُّها الذين آمنوا لِمَ تقولونَ ما لا تَفْعلونَ ، كَبُر مقتاً عندَ الله أن تقولوا مالا تفعلون »(١) فما الذى يدعونا أن نقول إن هذا المعنى نسخت تلاوته وبقى حكمه ؟ .

وقد اتفقت فى رفض هذا اللون من النسخ مع الأستاذ / مصطفى صادق الرافعى الذى تناول بالتحليل مثالا آخر ، وذلك حيث يقول : « ورد من وجه آخر أن عمر رضى الله عنه قال : كنا نقرأ آية الرجم فبطلت وبقى العمل بها وآية الرجم هذه التى زعموا هى قوله « الشيخ والشيخة ، إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ، والله عزيز حكيم » فانظر أى نظم هذا . . ونحن لا نتحرج أن نقسم أن (الشيخ والشيخة) و (فارجموهما البتة) مما لا يمكن بحال أن يكون من نظم القرآن ، وأن ذلك من اللفظ الفج ، والكلام المغسول الذى لا يشابه القرآن فى جزالته ، وقوة أسره ، ودقة نظمه ، وصلابة معجمه ، وأولى لمن جاء بها ثم أولى (على أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقرر الأحكام عن ربه ، إذا لم ينزل بها قرآن ، لأن السنة كانت تأتى مأتاه ، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام (ألا أنى أوتيت الكتاب ومثله ، معه) يعنى السنن ، وعلى هذا الحديث يخرج كل ما حسبوه قرآنا ، فرفع وبطلت تلاوته على قلة ذلك ، إن صح لأن يكون وحياً ، وليس كل وحى بقرآن »(٢) .

نعم ، إن الوحى الذى أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ إما أن

---

(١) الصف : ٢ ، ٣

(٢) أعجاز القرآن ص ٢٩

أن يكون وحي قرآن ، أو وحي سنة وكلاهما بلغ إلينا ولا يزال متلواً مقروءاً مسموعاً .

٣ ـ أما النوع الثالث : وهو نسخ التلاوة والحكم معاً ، فإنه أعجب من سابقه ، ولا سيما إذاً أعده فريق من الناس قرآناً بعد نسخ التلاوة والحكم ، وما ينطبق على السابق لا ينطبق على هذا النوع ، وقد قدم لنا الأستاذ الرافعي مثالا على هذا النوع وأعقبه بنقده ، يقول : « روى محمد بن إسحاق بسنده عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : لقد نزلت آية الرجم ورضاع الكبير عشرا ، وروى عن عائشة أيضا : كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات يحرمن ، فتوفى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهن فيما يقرأ من القرآن . . . وقد وهنوا ابن اسحق ووصفوه بالكذب . . . ونحسب أن أكثر ذلك مما افترته الملاحدة ، وتزيدت به الفئة الغالية . . »[1] .

ونرى أن الحق مع فريق من العلماء أنكر مثل هذا الضرب من النسخ ، وحجتهم فى ذلك « أن الأخبار فيه أخبار آحاد لاحجة فيها »[2] فما بالك إذا أتت هذه الأخبار عن طرق ضعيفة أو مكذوبة أو واهية ؟!

أما موقف ابن تيمية ، فإنه واضح فقد ذهب إلى أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن وأن الناسخ والمنسوخ لا يزال المؤمن يتلوهما إلى يوم القيامة ، فيقول : « على أنه لا ينسخ القرآن إلا قرآن كما هو مذهب الشافعى وهو أشهر الروايتين عن الإمام أحمد ، بل هى المنصوصة عنه صريحاً أن لا ينسخ القرآن إلا قرآن يجىء بعده ، وعليها عامة أصحابه ، وذلك أن الله وعده أنه لابد للمنسوخ من بدل مماثل أو خير ، ووعد بأن ما أنساه المؤمنين فهو كذلك ، وهذا كله يدل أنه لايزال عند المؤمن القرآن الذى رفع أو آخر مثله أو خير منه »[3].

---

(١) أعجاز القرآن ص ٢٨ .

(٢) أنظر السيوطى : الاتقان ٢/٢٦ .

(٣) مجموع فتاوى ١٧/١٨٥ ، ١٩٦ .

ويرى أن الذى يحسم القول فى قضية الناسخ والمنسوخ هو الاكتفاء بالأخبار الصحيحة التى وردت عن الصحابة والتابعين ، فإنهم أعلم بهذا العلم من غيرهم ، فيقول : « مما يدل على المسألة أن الصحابة والتابعين الذين أخذ عنهم علم الناسخ والمنسوخ ، إنما يذكرون نسخ القرآن بقرآن »(١) .

وقد طبق ابن تيمية هذا الرأى عملياً فى تفسيره ، فكان يورد أقوال الصحابة والتابعين فى ناسخ الآيات ومنسوخها ، ثم يحدد موقفه ، ففى تفسير الآيات الثلاث الأخيرات من سورة البقرة يقول : فى قوله تعالى : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله » قد ثبت فى صحيح مسلم عن أبى العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة قال : لما نزلت هذه الآية ، اشتد ذلك على أصحاب النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأتوه ثم بركوا على الركب ، وقالوا : أى رسول الله : كلفنا من العمل ما نطيق : الصلاة والصيام والجهاد والصدقة ، وقد نزلت هذه الآية ولا نطيقها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتاب من قبلكم : سمعنا وعصينا ، قولوا : « سمعنا وأطعنا غفرانَك ربنا وإليك المصيرُ » فلما قرأها القوم وذلت بها ألسنتهم أنزل الله فى أثرها ، « آمن الرسولُ بما أُنْزِلَ إليه من ربه والمؤمنون ، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا : سمعنا وأطعنا غفرانَكَ ربَّنا وإليك المصيرُ »(٢) .

فلما فعلوا نسخها الله فأنزل : « لا يكلف اللهُ نفساً إلا وُسْعها ، لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » قال : نعم « ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا » قال : نعم « ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » قال : نعم « واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين »(٣) قال : نعم .

---

(١) مجموع فتاوى ١٧/١٩٧ .
(٢) البقرة : ٢٨٥ .
(٣) البقرة : ٢٨٦ .

ثم طفق ينقل اختلاف السلف والخلف فى أمر النسخ فقال : قال كثير من السلف والخلف فى أنها منسوخة بقوله : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » كما نقل ذلك عن ابن مسعود ، وأبى هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس فى رواية عنه ، والحسن والشعبى ، وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ، وقتادة وعطاء الخراسانى ، والسدى ، ومحمد بن كعب ، ومقاتل والكلبى وابن زيد .

ثم عرض الرأى الآخر فقال : ونقل عن آخرين أنها ليست منسوخة بل هى ثابتة فى المحاسبة على العموم ، فيأخذ من يشاء ، ويغفر لمن يشاء ، كما نقل ذلك عن ابن عمر والحسن ، واختاره أبو سليمان الدمشقى ، والقاضى أبو يعلى وقالوا : هذا خبر والأخبار لا تنسخ .

وهنا يتوصل إلى معنى لطيف للنسخ يثبت به أن لا نسخ فى الآية حقيقة بمعنى إبطال حكم وإثبات حكم آخر وعلى ذلك فالخلاف الذى عرض كان خلافاً ظاهرياً ، إن معنى النسخ الذى لحظه ابن تيمية فى الآية هو نسخ الألفاظ أو الأفكار الخاطئة من الأنفس أو الأسماع أو اللسان ، ويقول فى ذلك : « وفصل الخطاب أن لفظ النسخ مجمل ، فالسلف كانوا يستعملونه فيما يظن دلالة الآية عليه من عموم أو إطلاق أو غير ذلك ، كما قال من قال : إن قوله : (اتقوا الله حق تقاته) (وجاهدوا فى الله حق جهاده) نسخ بقوله (فاتقوا الله ما استطعتم) وليس بين الآيتين تناقض لكن قد يفهم بعض الناس من قوله : (حق تقـــاته) (وحق جهاده) الأمر بما لا يستطيعه العبد ، فينسخ الله ما يفهم ، كما ينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته وإن لم يكن نسخ ذلك ما أنزله ، بل نسخ ما ألقاه الشيطان إما من الأنفس ، أو من الأسماع ، أو من اللسان ، وكذلك ينسخ الله ما يقع فى النفوس من فهم معنى ، وإن كانت الآية لم تدل عليه لكنه محتمل ، وهذه الآية من هذا الباب ، فإن قوله : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم » إنما تدل على أن الله يحاسب بما فى النفوس ، لا أنه يعاقب على كل ما فى النفوس

وقوله : (لمن يشاء) يقتضى أن الأمر إليه فى المغفرة والعذاب لا إلى غيره »[١] .

وأخيراً يحدد ابن تيمية موقفه المستقل من الآية بعد أن وجه معنى النسخ فيقضى أن الآية محكمة ، فلنستمع إليه حيث يقول : قد عرفت بهذا أن الآية لا تقتضى العقاب على خواطر النفوس المجردة ، بل إنما تقتضى محاسبة الرب عبده بها وهى أعم من العقاب ، والأعم لا يستلزم الأخص يريد أن الحساب لا يستلزم العقاب ـ وبعد محاسبته ، يغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء ، وعلى هذا فالآية محكمة لا نسخ فيها ، ومن قال من السلف : نسخها ما بعدها فمراده بيان معناها والمراد منها وذلك يسمى نسخاً فى لسان السلف ، كما يسمون الاستثناء نسخا »[٢] .

إن ابن تيمية كان من الفريق المعتدل فى فهم أقسام النسخ فقبل نسخ القرآن بالقرآن ، ورفض نسخ القرآن بالسنة. وفى فهم أنواع النسخ ، رفض نسخ التلاوة وبقاء الحكم ، أو نسخ الحكم والتلاوة .

وفوق ذلك كان له موقف خاص فى تناول النسخ فى القرآن تميز به عن السلف والخلف ، إذ ذهب إلى أن ما نسخ ليس قاصراً على نسخ الآيات وإنما يشمل أيضا نسخ ما يلقى الشيطان فى النفس أو على اللسان .

خامسا : المحكم والمتشابه :

إن هذه القضية من القضايا التى أثقلت كاهل الباحثين ، فهى دائماً تنوء بهم مهما كانوا أولى أيد وقوة ، ذلك لأنها ملتوية متشعبة ، باسطة جناحيها على بضعة علوم من علوم القرآن ، والدرس العلمى الجاد أصبح لزاماً عليه أن يصل ما بين هذا العلم والعلوم الأخرى من وشائج ، فهناك صلة بينه

---

(١) أنظر مجموع فتاوى ١٤/٩٩ – ١٠١ .
(٢) أنظر مجموع فتاوى ١٤/١٣٣ .

وبين الناسخ والمنسوخ مثلا حيث يرى بعض العلماء أن المحكم ناسخ والمتشابه منسوخ ، وهناك صلة بينه وبين والتأويل حيث طرح سؤال يحتاج إلى إلى جواب : هل يمكن تفسير المتشابه أولا يمكن تأويله ؟ والصلة قائمة بينه كذلك وبين الأحرف المقطعة حيث عدها كثير من العلماء من المتشابه الذى لا يعلم تأويله إلا الله والصلة قائمة بينه وبين الإعجاز فالمحكم والمتشابه فى كلام الله يعد بحق من أوجه الإعجاز القرآنى ، كما أن القرآن نفسه يشبه بعضه بعضاً فى الصدق والحق والإعجاز ، ويطول بنا الحديث دون فائدة محققة إذا أردنا أن نلتمس أوجه الصلة بين هذه القضية وسائر القضايا .

وقد أكد القرآن الكريم وجود المحكم والمتشابه دون تحديد فى قوله تعالى : « هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ محكماتٌ هن أم الكتاب وأخرُ متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتَّبعون ما تشابَهَ منه ابتغاءَ الفتنه وابتغاءَ تأويله وما يعلم تأويلَه إلا اللهُ ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا ، وما يذَّكَّرُ إلا أولو الألباب »(١) .

وقد حاول السلف تحديد المقصود بالمحكمات والمتشابهات فاختلفوا على أقوال كثيرة ، وقبل أن نبين حقيقة الاختلاف نعرض أهم الأقوال :

١ — المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل ، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والأحرف المقطعة .

٢ — المحكم ما وضح معناه ، والمتشابه نقيضه .

٣ — المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجها واحداً ؛ والمتشابه ما احتمل أوجها .

٤ — المحكم ما كان معقول المعنى ، والمتشابه بخلافه كأعداد الصلوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان .

---

(١) آل عمران : ٧ .

٥ ــ المحكم ما استقل بنفسه ، والمتشابه ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره :

٦ ــ المحكم ما تأويله تنزيله ، والمتشابه ما لا يدرك إلا بالتأويل :

٧ ــ المحكم ما لم تكرر ألفاظه ومقابله المتشابه .

٨ ــ المحكم الفرائض والأمر والنهى ، والمتشابه القصص والأمثال .

٩ ــ عن ابن عباس : المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به ، والمتشابهات منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه ومايؤمن به ولا يعمل به .

١٠ ــ عن مجاهد : المحكمات ما فيه الحلال والحرام ، وما سوى ذلك متشابه يصدق بعضه بعضا .

١١ ــ عن الضحاك : المحكمات ما لم تنسخ ، والمتشابهات ما قد نسخ.

١٢ ــ عن عكرمة وقتادة : المحكم الذى يؤمن به ويعمل به ، والمتشابه الذى يؤمن به ، ولا يعمل به[1] .

وإذا أنعمنا النظر فى الأقوال السابقة ، وجدنا أن الاختلاف ــ كما قرر ابن تيمية من قبل ، إن هو إلا اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، فهذه الأقوال جميعاً تؤول إلى حقيقة واحدة مؤداها أن الإحكام هو ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً لأنه يدور فى مجال التشريع والأمر والنهى والحلال والحرام وهو مجال يلزم المكلف العادى فهمه بأقل جهد ممكن ودون أى تحير بين أوجه محتمله ، فهو مجال يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسلوك الشرعى العملى ، أما المتشابه فهو ما يحتمل عدة أوجه للمعنى ، لأنه يدور فى مجال القصص والأمثال والصفات والوعد والوعيد وغير ذلك من الأشياء التى لا يدرك معانيها وتفسيرها إلا العالم الراسخ وبهذا يظهر فضله على غيره من الناس ،

---

(١) أنظر السيوطى : الاتقان ٢/٢ ، ٣ .

ولعل هذا المجال الذى كان يعنيه النبى ﷺ حينما دعا لابن عباس قائلا : « اللهم فقهه فى الدين ، وعلمه التأويل » . ومع ذلك يبقى فى أخبار القسم المتشابه جانب لا يعلم تأويله إلا الله وهو عين المخبر به مثل حقيقة الصفات والساعة والجنة والنار وغير ذلك .

وبناءاً على ما قررنا من بيان حقيقة الاختلاف فإنا نتفق مع د . محمد السيد الجليند حين قال : « إن السلف لم تتعارض أقوالهم حول تحديد المحكم والمتشابه فضلا عن أن يتوسعوا فى ذلك ، بخلاف ما رأينا فى كتب المتأخرين من المتكلمين والصوفية وغيرهم من رواية الرأى ونقيضه ، وكل منهم يحكيه على أنه مذهب السلف وعقيدته »[1] .

إن ابن تيمية وهو يتناول القضية قد ألم بكل جوانبها ، وإن كنت أرى أنه لم يحسم القول فيها ، وفى تقديرى أنه لا يتسنى لعقل بشرى أن يحسم القول فيها ، فإن الاشتباه نفسه قد يكون حقيقيا بمعنى أن عين المخبر به لايعلمه الاالله وقد يكون الاشتباه نسبياً بمعنى أن ما يشتبه على بعض الناس قد لا يشتبه على البعض الآخر لتفاوت القدرة على الفهم والإدراك .

أما عن المعانى التى تقابل المحكم فقد حصرها ابن تيمية فى ثلاثة أشياء حيث يقول : « المحكم فى القرآن تارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان . . .

وتارة يقابل بالمتشابه والجميع من آيات الله . . ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخه الله مطلقاً أى من الآيات المنزلة وما ألقاه الشيطان — حتى يقول هذه الآية محكمة ليست منسوخة ، ويجعل المنسوخ متشابها ، وإن كان الله أنزله أولا اتباعاً لظاهر قوله : « فَيَنْسَخُ اللهُ ما يلقى الشيطانُ ثم يُحْكِمُ اللهُ آياتِهِ »[2] .

---

(١) الإمام ابن تيمية ، وموقفه من قضية التأويل ص ٥٩ .

(٢) الحج : ٥٢ .

فهذه ثلاث معانى تقابل المحكم ينبغى التفطن لها[٣] .

إن ابن تيمية — لصعوبة حصر المتشابه — ركز على المحكم وعلى ما يقابله من معان ، وزاد الأمر وضوحاً ببيان فصل الخطاب فى معنى الإحكام والتشابه فقال : « وجماع ذلك أن الإحكام تارة يكون فى التنزيل » فيكون فى مقابلته ما يلقيه الشيطان فالمحكم المنزل من عند الله ، أحكمه الله أى فصله من الاشتباه بغيره وفصل منه ما ليس منه ، فإن الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشيء ويحصل إتقانه . . . . وتارة يكون فى (إبقاء التنزيل) عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو اصطلاحى .. وتارة يكون الإحكام فى (التأويل) والمعنى هو تمييز الحقيقة المقصـــودة من غيرها حتى لا تشتبه بغيرها وفى مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التى تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين ، ولم يقل فى المتشابه لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله وإنما قال : « وما يعلم تأويله إلا الله » وهذا هو فصل الخطاب فى المتناقضين فى هذا الموضع ، فلن الله أخبر بأنه لا يعلم تأويله إلا هو ، والوقف هنا دلت عليه أدلة كثيرة ، وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين ، ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره.. »[١]

وفى أكثر من موضع فى تفسيره ذكر أن مجاهداً إمام التفسير وقف على قوله تعالى : « والراسخون فى العلم » وأكد ابن تيمية صحة هذا الوقف أيضاً فقال :

« وكلتا القراءتين حق ، ويراد بالأول المتشابه فى نفسه الذى استأثر الله بعلم تأويله ، ويراد بالثانى المتشابه الإضافى الذى يعرف الراسخون تفسيره ، وهو تأويله[٢] .

وبالجمع بين القراءتين يتكون لدينا أكثر من معنى للتأويل ذكرها

---

(١) أنظر رسالته « الأكليل فى المتشابه والتأويل » ص ٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٧ ، ٨

(٣) مجموع فتاوى ١٧/٣٨١

ابن تيمية حيث قال : « التأويل فى عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة المحدثة والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به وأما التأويل فى لفظ السلف فله معنيان :

أحدهما : تفسير الكلام وبيان معناه ، سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مرادفا .

والمعنى الثانى فى لفظ السلف ، وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً هو نفس المراد بالكلام ، فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشىء المخبر به ، وبين هذا المعنى والذى قبله بون[1] .

لكن يلاحظ أن المعنى الأخير هو المعنى الذى دل عليه الكتاب والسنة وهو مذهب ابن تيمية ، فقد كانت فكرة التفرقة بين التفسير والتأويل واضحة فى ذهنه فقال : « معرفة الخبر هى معرفة تفسير القرآن ، ومعرفة المخبر به هى معرفة تأويله »[2] .

وما دام التفسير يراد به معرفة الخبر — أى الإحاطة بمعانيه والتدبر فيه ، فهو يرى أن التفسير على هذا النحو يقدر عليه الراسخون فى العلم ، وجبريل ، والرسول — صلى الله عليه وسلم — والصحابة والتابعون ، وقد بين ابن تيمية هذا بياناً شافياً فقال :

« كلام أهل التفسير من الصحابة والتابعين شامل لجميع القرآن ، إلا ما قد يشكل على بعضهم فيقف فيه لا لأن أحداً من الناس لا يعلمه ، لكن لأنه هو لم يعلمه .

وأيضاً فإن الله قد أمر بتدبر القرآن مطلقاً ، ولم يستثن منه شيئاً

---

(١) الأكليل ص ٢٤ — ٢٦ .
(٢) المرجع السابق ص ١٨ .

لا يتدبر ، ولا قال لا تدبروا المتشابه ، والتدبر بدون الفهم ممتنع ، ولو كان ما لا يتدبر لم يعرف ، فإن الله لم يميز المتشابه بحد ظاهر حتى يجتنب تدبره وهذا أيضاً مما يحتجون به ، ويقولون : المتشابه أمر نسبي إضافي فقد يشتبه على غيره ، قالوا : ولأن الله أخبر أن القرآن بيان وهدى وشفاء ونور ، ولم يستثن منه شيئاً عن هذا الوصف ، وهذا ممتنع بدون فهم المعنى ، ولأن من العظيم - يريد من الخطير اعتقاده - أن يقال : إن الله أنزل على نبيه كلاماً لم يكن يكن يفهم معناه : لا هو ولا جبريل ، بل وعلى قول هؤلاء ، كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يحدث بأحاديث الصفات والقدر والمعاد ونحو ذلك مما هو نظير متشابه القرآن ، ولم يكن يعرف معنى ما يقوله ، وهذا لا يظن بأقل الناس » (٣) .

رأينا في النص السابق كلمات شافية ، في قضية كان يستعصى علاجها فقد أفاد ابن تيمية أن الصحابة والتابعين كان يعرفون تفسير القرآن كله محكمه ومتشابهه فالتفسير هو معرفة الصورة العلمية ، أما التأويل الذى هو معرفة الحقيقة الخارجية فلا يعلمه إلا الله وحده ، وأفاد أن المتشابه لم يميز بحد ظاهر أو أمارات ثابتة ، فقد يكون التشابه حقيقياً ، وقد يكون أمراً نسبياً إضافياً وفي كلا الأمرين فمعرفة معنى المتشابه ميسور للراسخين في العلم .

وفي هذا البيان الشافي من جانب ابن تيمية رد صريح على بعض الباحثين الذين ظنوا أن السلف لم يعرفوا معنى المتشابه وإنما فوضوا معرفة معناه إلى الله ، مثل د . صبحي الصالح حيث يقول : « وللعلماء في متشابه الصفات مذهبان :

الأول : مذهب السلف ، وهو الإيمان بهذه المتشابهات وتفويض معرفتها إلى الله تعالى ، سئل الإمام مالك عن الاستواء فقال : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عنه بدعة ، وأظنك رجل سوء ، أخرجوه عني .

---

(٣) مجموع فتاوى ١٧/٣٩٦ .

والثانى : مذهب الخلف وهو حمل اللفظ الذى يستحيل ظاهره على معنى يليق بذات الله ، وينسب هذا المذهب إلى إمام الحرمين وجماعة من المتأخرين » (١)

والحق أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان فسروا القرآن كله محكمه ومتشابهه والذى فوضوا الأمر فيه إلى الله هو التأويل بمعنى إدراك حقيقة عين المخبر به .

ولكن بعض الخلف هم للذين أتبعوا ما تشابه منه إبتغاء الفتنة وإبتغاء تأويله ونعوذ بالله من فتن المضلين .

إن ابن تيمية فى هذه القضية بذل أقصى جهد يمكن أن يبذله عالم ، فبين معنى الإحكام والتشابه مستنداً إلى لغة القرآن والسنة ، ثم وضح علاقة ذلك بقضيتى النسخ والتأويل ، وأنصف السلف حينما يبين موقفهم الحق من قضية التأويل .

سادساً : إعجاز القرآن :

إن قضية الأعجاز القرآنى ، على الرغم من تعدد زواياها وثراء مواضيعها فإن البحث فيها شيق جذاب ، ولن يقضى العالم منها تهمه وإن أنفق عمره فى بحرها سابحاً ، ذلك لأنها تتعلق بمعرفة سر الجلال والروعة فى كلام الله سبحانه وعجز الثقلين عن معارضته ، وإنما عملنا قاصر على طرق بعض جوانب القضية ، ففى هذا فرصة لعرض نماذج من جهد العلماء فى بحثها . متوجين ذلك بإبراز موقف ابن تيمية — رحمه الله — منها .

من أدق التعريفات لموضوع الإعجاز ما ذكره السيوطى حيث قال : « المعجزة أمر خارق للعادة ، مقرون بالتحدى ، سالم عن المعارضة وهى إما حسية وإما عقلية ، وأكثر معجزات بنى إسرائيل كانت حسية

---

(١) مباحث فى علوم القرآن ص ٢٨٤ .

لبلادتهم وقلة بصيرتهم ، وأكثر معجزات هذه الأمة عقلية لفرط ذكائهم ، وكمال أفهامهم ، ولأن هذه الشريعة لما كانت باقية على صفحات الدهر إلى يوم القيامة ، خصت بالمعجزة العقلية الباقية لبراها ذووالبصائر» (١) وهذا تعريف جيد ، ولو أن قوله : « أكثر معجزات هذه الأمة عقلية » كلام يفتقر إلى التحديد ، فإن المعجزة العقلية الوحيدة الباقية التى تكفل الله بحفظها هى القرآن ، يقول تعالى : « أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ، إن فى ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون » (٢) .

وفى هذا يقول الأستاذ محمد الغزالى : « تركت مسألة إتباع النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو التخلف عنه موكولة إلى المعجزة العقلية الفريدة : معجزة القرآن الكريم فماذا تجدى المعجزات المادية مع هؤلاء ؟ وهم إنما ضلوا لإستغلاق قلوبهم وعقولهم ، وهم لو تفتحت قلوبهم لاكتفوا بالقرآن آية لا تعلوها آية ومعجزة لا تدانيها معجزة وإذا كان الإسراء والمعراج معجزة مادية ، فقد كانت مظهر تكريم بحت من الله لنبيه ، لم تنزل به الأرادة العليا على رغبة بشر ، ولم يرتب على إيقاعه ما يترتب غالباً ـ على وقوع التحدى من إيمان أوكفران . . » (٣) .

وقد كان الشيخ محمد متولى الشعراوى دقيقا فى حديثه عن ماهية معجزات الرسل عموما فقال : « تجيء مع كل رسول معجزة تثبت صدقه فى رسالته وفى بلاغه عن الله ، وأن تكون المعجزة مما لايستطيع أحد أن يأتى به ، وأن تكون أيضا مما نبغ فيه قومه » (٤) .

ثم كان موفقا فى ابراز الخصائص الثلاث التى تميزت بها معجزة القرآن عن سائر المعجزات السابقة على هذا النحو :

---

(١) الاتقان ٢/١١٦ .
(٢) العنكبوت : ٥١ .
(٣) عقيدة المسلم ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
(٤) معجزة القرآن : ص ٦ .

١ — المعجزات السابقة كونية لا يؤمن بها إلا من رآها ومعجزة القرآن عقلية تخاطب البشرية حتى قيام الساعة ، ولهذا نرى فى كل جيل من يتأثر ويؤمن بها .

٢ — المعجزات السابقة أفعال لله ، وفعل الله من الممكن أن ينتهى بعد أن يفعله الله ، ومعجزة القرآن صفة لله ، فهى كلامه ، والصفة باقية ببقاء المتصف بها ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام » [١] .

٣ — المعجزات السابقة كانت مستقلة عن الكتاب المنهج ، فإذا كانت معجزة موسى العصى فإن منهجه التوراة ، وإذا كانت معجزة عيسى الطب ، فإن منهجه الإنجيل ، ولكن القرآن هو المعجزة والمنهج معا ، ليظل المنهج محروسا بالمعجزة ، وتظل المعجزة فى المنهج » [٢] .

والحق أن هذا أسلوب علمى دقيق يتضمن حقائق هامة : ويحاول الأستاذ مصطفى صادق الرافعى أن يتعرض للاعجاز ، ولكن من حيث سره وأثره فيقول : « إن هذا القرآن معجز بالمعنى الذى يفهم من لفظ الاعجاز على أطلاقه ، فهو أمر لا تبلغ منه الفطرة الإنسانية مبلغا ولبس إلى ذلك مأتى ولا جهة وإنما هو أثر كغيره من الآثار الآلهية ، يشاركها فى إعجاز الصنعة وهيئة الوضع وينفرد عنها بأن له مادة من الألفاظ كأنها مفرغة إفراغا من ذوب تلك المواد كلها ، وما نظنه إلا الصورة الروحية للإنسان ، إذا كان الإنسان فى تركيبه هو الصورة الروحية للعالم كله ، فالقرآن معجز فى تاريخه دون سائر الكتب ، ومعجزة فى أثره الإنسانى ، ومعجز فى حقائقه ، وهذه ، وهذه وجوه عامة لا تخالف الفطرة الإنسانية فى شىء فهى باقية مابقيت » [٣] .

ويلاحظ أن أسلوب الأستاذ الرافعى أسلوب أدبى فضفاض رحيب ، يهتم فيه بزخرفة اللفظ وتزويق العبارة ، ولكنه لا يبرز حقائق علمية محددة ،

---

(١) الرحمن : ٢٧ .
(٢) الشيخ الشعراوى : معجزة القرآن ص ٩ ، ١٠ .
(٣) أعجاز القرآن : ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

كما أن المرء يستشعر أن حديثه عن القرآن يوافق رأى المعتزلة بأن القرآن مخلوق وإن لم يقصد ولعل فى قوله : « وإنما هو أثر كغيره من الآثار الآلهية يشاركها فى إعجاز الصنعة وهيئة الوضع » خير دليل على ما نراه ، والحق أن القرآن ليس أثراً من الآثار الإلهية وإنما هو صفة من الصفات الآلهية ، وإذا كانت الصفة تتبع الموصوف كمالا أو نقصاناً فإن كلام الله لابد أن يكون جميلا كجماله ، كاملا ككماله ، جليلا كجلاله ، ولهذا فإن النفس البشرية مهما أحست بأوجه الإعجاز ، وأخذت بمظاهره ، فإن حقيقته ستظل سراً من أسرار الله ، وشأن كلام الله فى ذلك شأن سائر صفاته .

ومن الحديث عن ماهية الإعجاز ، ننتقل إلى الحديث عن أوجه الإعجاز وقد جمع السيوطى أقوالا كثيرة للعلماء السابقين نعرض أهمها ، لأن كثيراً من الباحثين اللاحقين فى الإعجاز كانوا عالة على السيوطى :

١ — أن التحدى وقع بالكلام القديم الذى هو صفة الذات وأن العرب كلفت فى ذلك مالا يطاق .

٢ — الإعجاز كان بالصرفة أى أن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم ، وكان مقدوراً لهم لكن عاقهم أمر خارجى (النظام) .

٣ — وجه إعجازه ما تضمنه من الإخبار عن قصص الأولين ، وسائر المتقدمين حكاية من شاهدها وحضرها .

٤ — ما تضمنه من الإخبار عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل كقوله : « إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا » [٢] وقوله : « ويقولون فى أنفسهم لَوْلا يُعذبنا الله بِمَا نَقُولُ » [١] .

٥ — وجه إعجازه ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة .

---

(١) آل عمران : ١٢٢ .

(٢) المجادلة : ٨ .

٦ — الفصاحة وغرابة الأسلوب والسلامة من جميع العيوب .

٧ — وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به لا مطلق التأليف ، بأن أعتدلت مفرداته تركيباً وزنه وعلة ، ومركباته معنى ، بأن يوقع كل فن فى مرتبته العليا فى اللفظ والمعنى (الزملكانى) .

٨ — الإعجاز فى النظم والتأليف والترصيف وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد فى كلام العرب ومباين لأساليب خطاباتهم ولهذا لم يمكنهم معارضته . (أبو بكر الباقلانى) .

٩ — هوأن قارئه لايكل، وسامعه لا يمل، وإن تكررت عليه تلاوته.

١٠ — ترك المعارضة مع توفرالدواعى ، وشدة الحاجة . (الرمانى) (٢)

وهذه الأوجه التى عرضها السيوطى كثيراً ما دارت فى كتب دارسى الإعجاز من بعده ، ويبدو أنهم أجمعوا على رفض القول بالصرفة الذى نسب إلى النظام شيطان المعتزلة .

وقصارى جهد أى باحث كان يتمثل فى ذكر الأوجه السالفة الذكر أو بعضها ثم يجتهد فى إضافة وجه من أوجه الإعجاز ، يحسبه جديداً وما هو بجديد اللهم إلا إذا كانت الجدة فى الاسم أو المصطلح . فالدكتور محمد عبد الله دراز يحصر نواحى الإعجاز فى ثلاث هى :

١ — ناحية الإعجاز اللغوى .

٢ — ناحية الإعجاز العلمى .

٣ — ناحية الإعجاز الإصلاحى التهذيبى الإجتماعى (٣) .

---

(١) أنظر السيوطى : الاتقان ٢/١١٨ ، ١١٩.

(٢) النبأ العظيم (نظرات جديدة فى القرآن) ص ٨٩ .

ويلاحظ أن الوجه الذى أضافه هو : ناحية الإعجاز الإصلاحى التهذيبى الإجتماعى ، ولعله يريد أن التشريعات التى سنها القرآن الكريم لإصلاح الأوضاع وتهذيب الأخلاق وصيانة الفرد والمجتمع لا يستطيع بشر أن يأتى بمثلها.

ويعود الأستاذ مصطفى صادق الرافعى فيذكر وجه الإعجاز الذى أكده الباقلانى وعبد القاهر الجرجانى وغيرهما وهو أن الإعجاز كان بالنظم ، فيقول : « إن أعجاز القرآن كان بنظمه وأساليبه وإفتتانه على هذه الوجوه المعجزة التى أقل ما توصف به أنها السحر أو السحر بعضها » (١) :

ولكنى لا أتفق معه فى وصف الإعجاز القرآنى بالسحر ، وإن كان ذلك بحسن نية ، وإلا أتفقت مقالتنا مع مقالة الوليد بن المغيرة من قبل : إن هذا إلا سحر يؤثر .

ويضيف د . صبحى الصالح إلى أوجه الإعجاز ، الإعجاز فى نغم القرآن فيقول : « إن هذا القرآن — فى كل سورة منه وآية ، وفى كل مقطع منه وفقرة ، وفى كل مشهد منه وقصة ، وفى كل مطلع منه وختام — يمتار بأسلوب إيقاعى غنى بالموسيقى مملوء نغماً ، حتى ليكون من الخطأ الشديد فى هذا الباب أن نفاضل فيه بين صورة وأخرى ، أو نوازن بين مقطع ومقطع ، لكننا حين نومىء إلى تفرد سورة منه بنسق خاص ، إنما نقرر ظاهرة إسلوبية بارزة نؤيدها بالدليل وندعمها بالشاهد ، مؤكدين أن القرآن نسيج واحد فى بلاغته وسحر بيانه ، إلا أنه متنوع تنوع موسيقى الوجود فى أنغامه وألحانه . (٢)

وهذا كلام جائز مقبول ، ولكنى أدعو إلى القصد فى خلع المصطلحات الحديثة على الأسلوب القرآنى مثل الموسيقى ، فالقرآن برىء من موسيقى الشعر ، ومن أسجاع النثر .

---

(١) أعجاز القرآن ص ١٦٤ .

(٢) أنظر : مباحث فى علوم القرآن ص ٣٣٤ .

أما الشيخ محمد متولى الشعراوى فهو الذى تبلورت فى ذهنه الجوانب الأساسية للإعجاز بحق ، وإن كان ما ذكره ليس جديداً كل الجدة ، إلا أنه ذكر شواهد صادقة لإتفاق الحقيقة العلمية مع الحقيقة القرآنية ، يقول الشيخ فى جوانب الإعجاز القرآنى :

« عندما نزل القرآن كان له أكثر من معجزة ، تحدى العرب فى بلاغتهم ثم مزق حواجز الغيب الثلاثة : مزق حجاب الماضى ورى لنا بالتفصيل تاريخ الرسل وحوادث من سبقنا من الأمم ، وتحدى فيها ، ثم مزق حجاب المكان وروى لنا ما يدور داخل نفوس الكفار والذين يحاربون الإسلام وما يبيتون للمسلمين ، وروى لنا ما يدور داخل نفوسهم ولم ينطق به شفاههم ، ولم يجرؤ واحد منهم أن يكذب القرآن ويقول لم تهمس نفسى بهذا ، ثم مزق حجاب المستقبل القريب وتنبأ بأحداث ستقع بعد شهور وبأحداث ستقع بعد سنوات ، وتحدى ، وحدث كل ما أنبأ القرآن ، ثم بعد ذلك مزق حجاب المستقبل البعيد ليعطى الأجيال القادمة من إعجازه ما يجعلهم يصدقون القرآن ، ويسجدون لقائله وهو الله » (١) .

وأكد الشيخ الشعراوى على الإعجاز العلمى للقرآن ، وهذا ليس بجديد، وإنما الجديد فى قوله هو أنه ضرب نماذج من الحقائق العلمية الحديثة التى اتفقت مع الحقائق القرآنية ليثبت أن القرآن من لدن حكيم خبير ، وكان موفقاً أيما توفيق يقول عن العلاقة بين مد الأرض وكرويتها : « ما دامت الأرض مسطحة فلابد أن يكون لها حيز ، فإذا جئت الى آخر السطح لابد أن تصل إلى حافة ولكن الله سبحانه وتعالى يقول : « والأرضَ مَدَدْنَاهَا)(٢) ومعنى مددناها أنك أينما ذهبت فوق سطح الكرة الأرضية ، تراها ممدودة أمامك ، أى منبسطة أمامك ، فإذا ذهبت إلى القطب الشمالى رأيت الأرض منبسطة ، وإذ أسرعت إلى القطب الجنوبى ، رأيت الأرض

---

(١) معجزة القرآن ص ٣٨ ، ٣٩ .
(٢) ق : ٧ .

منبسطة وإذا ذهبت إلى خط الاستواء ، وجدت الأرض أمامك منبسطة فى أى مكان تذهب إليه ترى الأرض منبسطة ، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت الأرض كروية . . إذن فقول الله سبحانه وتعالى : « والأرض مددناها » دليلى على كروية الأرض[١] .

إذن فما أعظم أن يستفيد المفسر بثمرات العلم الحديث فى فهم القرآن ، لكن مع الحذر من القول : إن هذا هو التفسير النهائى للقرآن .

كانت هذه الجولة لبيان بعض الآفاق التى طرقها العلماء فى هذه القضية ولا يبقى إلا معرفة موقف ابن تيمية منها ، حتى نقف على سبق تفكير الرجل للأجيال على الرغم من تقدمه نسبيا .

لقد كشف ابن تيمية عن سر الإمعان فى الإعجاز ، وهو أن القرآن فيه خبر ما قبلنا ، ونبأ ما بعدنا ، وفيه أصول كل العلوم النافعة مع أن الذى كان يتلوه نبى أمى فأمية محمد — صلى الله عليه وسلم — مع كتاب هذا شأنه قضى على كل شبهة تقضى أن هذا القرآن من قول بشر ، يقول : وكون محمد كان نبياً أمياً هو من تمام كون ما أتى به معجزاً خارقاً العادة ، ومن تمام بيان أن تعليمه أعظم من كل تعليم كما قال تعالى : « وما كنت تتلو من قبله مِنْ كتابٍ ولا تخُطُّهُ بيمينك إذاً لارتابَ المُبْطِلون »[٢] فغيره يعلم ما كتبه غيره وهو علم الناس ما يكتبونه ، وعلمه الله ذلك بما أوحاه إليه . فإنه لا يقدر عليه الإنس والجن « قُلْ لَئِن اجتمعت الإنسُ والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآنِ لا يأتون بمثله ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظهيرا »[٣] . « أم يقولون افتراه ، قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين »[٤] . وفى الآية

---

(١) معجزة القرآن ص ٤٥ .
(٢) العنكبوت : ٤٨ .
(٣) الأسراء : ٨٨ .
(٤) يونس : ٣٨ .

الأخرى : ﴿ فأتوا بعشر سُوَرٍ مثله مفتريات وادعوا مَنِ استطعتُم من دونِ اللهِ إنْ كنتم صادقين ، فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أُنزِلَ بِعِلْمِ اللهِ ، وأن لا إله إلا هو ، فهل أنتم مسلمون ﴾[1] .

ولعل فى إيراد الآيات التى تؤكد الإعجاز فى مقام واحد ما يذكرنا بخاصية من أهم خصائص تفسيره ، وهو التفسير الموضوعى ، وهذه الخاصية يمكن أن نلتمس الشواهد الكثيرة عليها من تفسيره مما ذكرنا ، ومما لم نذكر وقد لاحظ كثير من الباحثين هذه ومنهم د . الجليند حيث يقول : « إن الرجل لم يتناول آيات السورة الواحدة بنفس الترتيب الموجود فى المصحف ... وإنما كان إذا عرضت له مشكلة ما يجمع كل الآيات التى تتعلق بها فى القرآن ، ثم يورد ما شاء من الأحاديث الموضحة والشارحة ، ثم يأتى بنصوص السلف من الصحابة والتابعين فيجمع فى علاجه للمشكلة الواحدة بين نصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف وكان تفسيره بذلك أقرب للتفسير الموضوعى إن لم يكن هو كذلك .. »[2] .

وفى كلام د . الجليند جانب من الصواب ، ولكنا نتوقف معه فى قوله (لم يتناول آيات السورة الواحدة بنفس الترتيب الموجود فى المصحف » فالحقيقة أن ابن تيمية كان يجمع بين التفسير النمطى — إذا صح التعبير — والتفسير الموضوعى فنراه أحياناً يفسر طبقاً لترتيب الآيات داخل السورة — وإن كان يؤخذ عليه فى هذا اللون كثرة الاستطراد — فلا نكاد نحس بتوالى الآيات ، وخير دليل على هذا تفسير سورة النور والأعلى وصدر سورة العلق والإخلاص وغيرها ، ونراه أحياناً يفسر تفسيراً موضوعياً — وهذا هو الغالب على تفسيره ، وخير دليل على هذا رسالة « العبودية » التى تناول فيها الآيات المتعلقة بالعبودية فى كل القرآن والآثار الشارحة من كلام النبى — صلى الله عليه وسلم — والصحابة والتابعين . ولهذا لم أستطع تناول قضية

---

(١) هود : ١٣ ، ١٤ .

(٢) أنظر دقائق تفسير ابن تيمية ١/٨ .

التفسير الموضوعى فى مبحث تفسير القرآن بالقرآن لأن التفسير الموضوعى أعم وأشمل ، وآثرت أن أشير إليها فى حينها .

ونعود إلى موضوع الإعجاز ، فنرى ابن تيمية يؤكد تفرد أسلوب القرآن وتميزه عن أى لون من ألوان الكلام البشرى ، فيقول : « إن القرآن له شأن اختص به لا يشبهه كلام البشر . . لا كلام نبى ولا غيره ، وإن كان نزل بلغة العرب فلا يقدر مخلوق أن يأتى ببعض سورة مثله »(١)

والنص السابق يعطينا مذهب ابن تيمية فى قضية قدر المعجز فى القرآن ، فإنه يرى أن الإعجاز يتحقق ببعض سورة ، أو بآية ، ويقول فى موضع آخر : « ما ذكره بعضهم من أن السورة القصيرة لا إعجاز فيها مما ينازعه أكثر العلماء ، ويقولون بل السورة معجزة ، بل ونازعه بعض الأصحاب فى الآية والآيتين ، قال أبو بكر بن العماد — شيخ جدى أبو البركات — قوله إنما جاز للجنب قراءة اليسير من القرآن ، لأنه لا إعجاز فيه لا أراه صحيحاً ، لأن الكل محترم ، وإنما ساغ للجنب قراءة بعض الآية توسعة على المكلف ونظراً فى تحصيل المثوبة ، والحرج يكون مع قيام الحرمة ، كما سوغ له الصلاة مع يسير الدم مع نجاسته .. »(٢).

وقد سبق ابن تيمية كل الباحثين الذين نوهوا بالإعجاز العلمى للقرآن ، وإلى أن القرآن هو نفس المعجزة ، ونفس المنهج فقال : « إن القرآن معجز فى نفسه لا يقدر الخلائق أن يأتوا بمثله ، ففيه دعوة الرسول — صلى الله عليه وسلم — وهو آية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته ، وفيه ما جاء الرسول به ، وهو نفسه برهان على صدق ما جاء به ، وفيه من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفصيل ما جاء به الرسول — صلى الله عليه وسلم — ما لو جمع إليه علوم جميع العلماء لم يكن عندهم إلا بعض ما فى القرآن ، ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون فى أصول الدين والعلوم الإلهية

---

(١) مجموع فتاوى ١٦/١٣٦ .
(٢) مجموع فتاوى ٢٠/٤٨٢ .

وأمور المعاد والنبوات والأخلاق والسياسات والعبادات وسائر ما فيه كمال النفوس وصلاحها وسعادتها ونجاتها لم يجد عند الأولين والآخرين من أهل النبوات ومن أهل الرأى كالمتفلسفة وغيرهم إلا بعض ما جاء به القرآن »[١] .

وتحدث ابن تيمية — كغيره من العلماء — عن أوجه الإعجاز القرآنى ومن أهمها فى رأيه : الأمثال اللغوية ، وإنعدام الترادف تقريباً ، يقول عن الأمثال : « هذه الأمثال اللغوية أنواع ، موجود فى القرآن منها أجناسها ، وهى معلنة بفصاحة لفظه ، وبلاغه نظمه ، وبراعة بيانه ، والذين يتكلمون فى علم البيان وإعجاز القرآن ، يتكلمون فى مثل هذا ، وإذا تبين ذلك فالأمثال المضروبة فى القرآن منها ما يصرح فيه بتسميته مثلا نحو : « مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً » [٢] ومنها مالا يصرح فيه بذلك نحو (كدأب آل فرعون والذين من قبلهم » [٣] .

ويقول عن الترادف : « إن الترادف فى اللغة قليل ، وأما فى ألفاظ القرآن فإما نادر ، وإما معدوم ، وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدى جميع معناه ، بل يكون فيه تقريب لمعناه ، وهذا من أسباب إعجاز القرآن ، فإذا قال القائل : « يوم تمور السماء موراً » [٤] إن المور هو الحركه كان تقريباً إذ المور حركة سريعة خفيفة ، وكذلك إذا قال : « الوحى » الإعلام ، أو قيل « أوحينا إليك » أنزلنا إليك أو قيل : « وقضينا إلى بنى إسرائيل » أى أعلمنا وأمثال ذلك ، فهذا كله تقريب لا تحقيق ، فإن الوحى هو إعلام سريع خفى ، والقضاء إليهم أخص من الأعلام ، فإن فيه إنزالا إليهم وإيحاء إليهم . . » [٥] .

---

(١) مجموع فتاوى ١٧/٤٥ .
(٢) البقرة : ١٧ .
(٣) مجموع فتاوى ١٤/٦٤ ، ٦٥ (الانتقال : ٥٢ .
(٤) الطور : ٩ .
(٥) مجموع فتاوى ١٣/٣٤١ ، ٣٤٢ .

فى النص السابق إشارة إلى قضية هامة وهى أن الكلمة القرآنية لايمكن أن تؤدى وظيفتها كلمة أخرى سواء أكانت أسماً ، أو فعلا ، أو حرفاً ، وإن أدرنا عليها ألفاظ اللغة جميعاً ، وهذا يدل على أن هذا السكتاب (أحكمت آياته من لدن حكيم خبير) .

تلكم القضية العظيمة من القضايا القرآنية ، وهى قضية الإعجاز ، لاحظنا أن ابن تيمية مس أهم جوانبها وضارع الأوائل والأواخر فى معالجتهم إياها وأربى عليهم أحياناً ، فكشف عن سر الإعجاز ، وأكد الإعجاز العلمى ، وعرفنا قدر المعجز وأعلمنا أن القرآن هو نفس المنهج ، وذكر وجهين من أهم أوجه الإعجازوهما : الأمثال نحوية إنعدام الترادف.

فى هذا الفصل الرابع والأخير عرضنا موقف ابن تيمية من ست قضايا تفسيرية هامة هى : الأحرف والقراآت – المكى والمدنى – أسباب النزول – الناسخ والمنسوخ – المحكم والمتشابه – إعجاز القرآن .

١ – أما عن الأحرف والقراآت فقد كان ابن تيمية يذكر ما فى الآية من قراآت صحيحة متواترة ، ثم يختار أفضلها بحثاً عن المعنى القوى والحكم الصحيح ، ويوجه القراآت الأخرى المقبولة توجيهاً دقيقاً .

٢ – وفى قضية المكى والمدنى : كان يهتم ببيان ما فى الآية من مكى ومدنى بالنظر إلى الجو العام لمضمون السورة بالإضافة إلى وضع الضوابط والأمارات التى تميز المكى عن المدنى ، وفوق هذا كان يقسم الآيات طبقاً لمعايير زمنية أخرى مثل الليلى والنهارى ، والسفرى والحضرى ، والشتائى والصيفى .

٣ – وفى قضية أسباب النزول : بين أن الآية أو السورة قد تنزل أكثر من مرة لتعدد السبب ، ومن هنا يختلف فى عدها مكية أو مدنية ، وأكد أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأن ما يروى عن الصحابة من أسباب النزول له حكم المسند المرفوع وكثيراً ما كان يذكر سبب نزول الآية لاعتقاده أن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب .

٤ — وفى قضية الناسخ والمنسوخ : وجدناه بمنأى عن الغلو الذى حدث فى تحديد أقسامه وأنواعه ، فمن حيث الأقسام قبل نسخ القرآن بالقرآن ، ورفض نسخ القرآن بالسنة ، ومن حيث الأنواع رفض نسخ التلاوة وبقاء الحكم ، أو نسخ الحكم والتلاوة ، ومن موافقه المستقلة ذهب إلى أن النسخ ليس قاصراً على نسخ الآيات المنزلة ، وإنما يتضمن أيضاً نسخ ما يلقى الشيطان فى النفس أو على اللسان حتى يحكم الله آياته .

٥ — وفى قضية المحكم والمتشابه : لم يستطع وضع ضوابط قطعية للمتشابه ولهذا ركز على المحكم ، وتكلم على المعانى المختلفة التى تقابله ، وبين معنى الإحكام والتشابه مستنداً إلى لغة القرآن والسنة ، ثم وضح علاقة ذلك بقضيتى النسخ والتأويل ، وأكد أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — والصحابة والتابعين علموا تفسير المتشابه .

٦ — وفى قضية الإعجاز : وجدنا أن ابن تيمية عالج أهم جوانبها فبين أن السبب الجوهرى لإعجاز القرآن . أن النبى صلى الله عليه وسلم بلغنا قرآنا فيه علم الأولين والآخرين مع أنه أمى ، وذهب إلى أن الإعجاز القرآنى يتحقق ولو بآية ، وفطن إلى أن القرآن هو نفس المعجزة ونفس المنهج ، وذكر وجهين من أهم أوجه الإعجاز فى رأيه وهما : الأمثال القرآنية ، وإنعدام الترادف فى ألفاظ القرآن مما يدل على أنه نزل به الروح الأمين ، من عند رب العالمين ، وما كان على الرسول إلا البلاغ المبين .

الخاتمـــة

لعلنا فيما مر بنا من فصول ومباحث ، تكون قد وقفنا — بعون الله وتوفيقه — على حقائق هامة ونتائج طيبة ، نسجلها فيما يلى — تبصرة وذكرى وتحصيلا للفائدة فنقول :

إن الفترة التى عاشها ابن تيمية — رضى الله عنه — فى أواخر القرن السابع الهجرى ، وأوائل القرن الثامن الهجرى ، من أشد الفترات التى اضطربت سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً وفكرياً ، ولهذا كان العصر فى أمس الحاجة إلى رجل مخلص محتسب يقضى على الفساد ، ويجبر الصدع ، ويصف العلاج ، وقد قيض الله لهذه المهمة العسيرة والجليلة — فى آن — شيخ الإسلام ابن تيمية .

أدرك ابن تيمية بنافذ بصره وبصيرته ، ونور قلبه وعقله أن سبب تخلف الأمة فى البعد عن نبع السلف الصالح ، والانحراف عن سبيل المؤمنين ، ولهذا وضع نصب عينيه غاية واحدة ، كان يهدف للوصول إليها بجهاده العلمى والعملى معاً ، تلكم الغاية هى :

الرجوع إلى عصر النبى — صلى الله عليه وسلم — والصحابة والتابعين ، يوم أن كان الدين نقياً صافياً خالياً من شوائب البدع ، ومظاهر الجهالة .

وإذا كان الجهل يحتاج إلى ضربين من الجهد فى إزالته : جهد سلبى يتمثل فى محو النسبة الخطأ التى استقرت فى نفس الجاهل ، ثم جهد إيجابى يتمثل فى توصيل العلم الصحيح إلى ذهنه الذى يترتب عليه العمل الصالح ، فقد قام ابن تيمية بالجهدين معاً ولم يقصر .

لقد شارك فى الإصلاح السياسى حينما قاد المسلمين لحرب التتار والصليبيين

وفى الإصلاح الإجتماعى والإقتصادى وشتى ضروب الإصلاح بكتاباته الكثيرة المتعددة مثل : (السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية) .

أما عن الإصلاح الفكرى — وهو الذى يهمنا الآن — فقد أعاد النظر فى التراث الإسلامى جميعه ، فكتب فى أمهات العلوم كتابة المتخصص فيها على ضوء الكتاب والسنة ، غير متقيد بأى أفكار سابقة ولو كانت تبدو مسلمة ، وعلى هذا النحو غير كثيراً من المفاهيم التى استقرت فى العقائد والتوحيد ، وصوب كثيراً من الأحكام المذكورة فى كتب الفقه لما وصله من أدلة صحيحة من سنة النبى — صلى الله عليه وسلم — .

وأضاف كثيراً من النظريات ، وحرر كثيراً من قواعد العلوم : فى علوم القرآن وعلوم الحديث وأصول الفقه ، وعلوم البلاغة ، وعلوم اللغة وغير ذلك .

أما التفسير ، فقد بلغ فيه ابن تيمية غاية سامية وشأواً بعيداً حيث قام بجهود موفقة فى وضع الأصول النظرية لعلم التفسير ، ثم كتب نماذج رائعة من التفسير ، يسير على دربها كل من تصدى لتفسير كتاب الله .

وقد حاول البحث أن يضع يديه على الجوانب الأساسية لنظرية التفسير عنده فكانت على هذا النحو :

• أوضحنا أن ابن تيمية فرق بين التفسير والتأويل ، فالتفسير هو معرفة الصورة العلمية للخبر فيستقر فهمه فى الأذهان ، أما التأويل الذى استأثر الله بعلمه فهو معرفة الحقيقة الواقعية للخبر على ما هى عليه فى الأعيان كحقيقة الميزان أو الصراط ، وهذه تفرقة جديدة تميز بها عن الذين كتبوا فى علوم التفسير .

• وتبين لنا أن ابن تيمية تكلم عن المراحل الأساسية فى التفسير فبدأ بالتفسير فى عهد النبى — صلى الله عليه وسلم — وذهب إلى أنه فسره كله المحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ تنفيذاً للأمانة التى حملة الله إياها .

وفى حديثه عن تفسير الصحابة أكد أنهم ورثوا التفسير الكلى عن النبي عليه الصلام والسلام ، وزادوا عليه الاستنباط فى بعض الأحكام ، ونوه بإمامة ابن عباس للصحابة فى التفسير .

• وفى حديثه عن تفسير التابعين أكد أنهم ورثوا التفسير الكلى للقرآن عن الصحابة مثلما فعل مجاهد حينما عرض المصحف كله على ابن عباس ، ونوه بإمامة مجاهد للتابعين فى التفسير .

والقول (بكلية) التفسير فى حق النبي — عليه الصلاة والسلام — والصحابة والتابعين — فى تقديرى — أنه رأى جديد ، ومن ثم فقد ناقشت الباحثين الذين رأوا غير ذلك .

• وكشف ابن تيمية حقيقة اختلاف السلف (الصحابة والتابعين) فى التفسير ، فبين أنه اختلاف تنوع (فى الغالب) وليس اختلاف تضاد بمعنى أن التفسيرات المختلفة قد تكون مرادفات للشيء المفسر أو أنواعاً لجنس واحد أو من قبيل المشترك اللفظى أما اختلاف التضاد فكان يقع أحياناً فى آيات الأحكام ، ورد هذا الخلاف إلى أربعة أسباب رئيسية :

خفاء الدليل ، عدم سماع الدليل ، الغلط فى فهم المعنى ، إعتقاد معارض راجح ، وحقيقة الخلاف هذه التى توصل إليها ابن تيمية حقيقة جديدة إستفاد بها كثير من المصنفين فى علوم التفسير مثل السيوطى فقد ذكرها فى الإتقان ونسبها إلى ابن تيمية .

• وأبرز ابن تيمية الإتجاهين الأساسيين فى التفسير :

(أ) الإتجاه النقلى : ركز فيه على الطرق التى ينتقل من خلالها التفسير وهى :

الإسناد الصحيح وهو حجة فى الأصول والفروع ، وما دون ذلك من الآثار مثل الحسن ، والموقوف على الصحابى ، والمقطوع على التابعى ،

والمراسيل فقد أوضح أنه يمكن أن يعول على ذلك كله فى التفسير ، لأنه إن لم يصلح للأصول فإنه يصلح للفروع والشواهد والإعتبار .

وأشاد بعلم علل الحديث الذى ينقى الأحاديث سنداً ومتنا ، وحذر من الإسرائيليات ، والأخبار الضعيفة ، والآثار الموضوعة .

(ب) **الأتجاه العقلى** : ركز فيه على الصور المذمومة للتفسير أو التفسير بمجرد الرأى وهى :

الخطأ فى الدليل والمدلول أو (اللفظ والمعنى) والخطأ فى للدليل فقط أو (المراد باللفظ فقط) والإكتفاء بالمعانى اللغوية للألفاظ القرآنية .

• ثم عرضت فى آخر الفصل الأول للقواعد التى وضعها ابن تيمية لمن أراد تفسير القرآن تحت مبحث (أفضل الطرق للتفسير) وهى : تفسير القرآن بالقرآن ، فإن لم نجد فبالسنة ، فإن لم نجد فبأقوال الصحابة — فإن لم نجد فبأقوال التابعين ، إذا إتفقوا على رأى، فإن لم نجد فيمكن الرجوع إلى لغة القرآن أو السنة ، أو عموم لغة العرب ، أما تفسير القرآن بمجرد الرأى فحرام .

وقد أثرت قضايا لم تثر من قبل حول (قواعد) ابن تيمية وهى : هل تنطبق هذه القواعد على من أراد التأويل ، وذكرت أنها يقصد بها من أراد التصدى للتفسير دون التأويل .

• وهل يكتفى بهذه المصادر الأربعة فقط : القرآن الكريم — السنة المطهرة — أقوال الصحابة — أقوال التابعين وذكرت أنه لا يمكن الإكتفاء بذلك ، ولا نفهم من عبارة ابن تيمية نفسه أنه يكتفى بذلك .

• ثم أثرت قضية (التفسير بالرأى) وهل حقاً يوجد رأى محمود ورأى مذموم ؟ وقررت أن الخلاف بين الفريقين : المؤيد والمعارض (للتفسير بالرأى) خلاف لفظى لا حقيقى ، فالفريق المؤيد خلاصة مذهبه أن المفسر إذا سار على قواعد التفسير ، وأستوفى العلوم التى يحتاج

إليها المفسر بحيث يتمشى تفسيره مع أصول الشرع ، ومع قانون اللغة التى نزل بها القرآن فلا جناح عليه ، والقريق المعارض خلاصة مذهبه أنه لا ينبغى للمفسر أن يقول فى كتاب الله شيئاً لم يرد به أثر ، وليس له به علم فقلنا : إن لم يظفر بوارد فلا بأس من أن يقيس ويجتهد ، ويستدل بما ورد على ما لم يرد .

وفى الفصل الثانى : عرضنا الجوانب الأساسية للمنهج النقلى لدى ابن تيمية ، فذكرنا أن ابن تيمية أعتمد على مصادرغنية متنوعة ، بدأنا الفصل بتقديم بيان عنها ، حصرنا فيه المصادر العلمية التى رجع إليها بقدر الإمكان فى علوم التفسير ، والحديث ومصطلحه والسنن والآثار والنحو واللغه والفقه وأصوله ، ثم شرعنا فى تقرير أسس التفسير النقل عنده ووجدناها تنقسم إلى قسمين كبيرين :

١ — الأصول الأساسية الأربعة : القرآن — أقوال الرسول — صلى الله عليه وسلم — أقوال الصحابة أقوال التابعين .

٢ — المعارف المساعدة التى تتمثل فى الثقافة التفسيرية بمعناها العام من الفقه وأصوله ، وعلوم البلاغة وعلوم العربية وغيرها .

وقد ساعده تفسير القرآن فى معرفة الآيات التى قيدت ما أطلقته آيات أخرى ، وفى حسم الأمور فى كثير من القضايا الحساسة ، وفى الأستدلال به على صحة معنى ذهب إليه وخاصة فى الأمور الخلافية ، وفى تأكيد أن الكتاب والسنة أصل فى جميع الأمور .

وساعدته أقوال النبى — صلى الله عليه وسلم — فى تفصيل المجمل وتوضيح المشكل ، وتقييد المطلق ، وتخصيص العام ، وبسط الموجز ، وإفادته فى باب الترغيب والترهيب ، وفى توضيح الأحكام الفقهية التى تتعلق بالعبادات والمعاملات .

وأقوال الصحابة — رضوان الله عليهم — ساعدته فى معرفة المعانى المباشرة للنص القرآنى التى يجب على المكلف أن يعرفها ، وفى بيان صحة

معنى اللفظ لغوياً ، فإنهم أعلم بالعربية من غيرهم ، وفى معرفة القراءآت المحتملة فى الآية ، فإنهم تلقوا القرآن بالتواتر عن الرسول عليه الصلاة والسلام مباشرة ، وفى معرفة الأحكام المحتملة فى الآية فإنهم تلامذة الرسول الأمين — صلى الله عليه رسلم — .

وفى معرفة أسباب النزول ، فإنهم عاصروا وقت النزول ، وشهدوا ظروفه وملابساته ، كذلك فإنه حدد منازل الصحابة وأقدارهم من خلال أقوال الصحابة أنفسهم حتى لا يغالى مغال فى تعظيمهم ، ولا يغالى مغال فى غمطهم حقهم ، كذلك استطاع تمييز الخطأ من الصواب فيما يروى عن الصحابة وذلك بنقد الأسانيد ، والنظر المتأنى فى المتن ، وخاصة فيما يروى عن على رضى الله عنه .

وساعدته أقوال التابعين فى القطع بصحة كثير من المعانى إذا أجمع التابعون عليها وفى حل الكثير من مشكل التفسير .

وبالنسبة لمصادر الدرجة الثانية أو المعارف المساعدة ، فقد ذكرنا أن ابن تيمية ذو ثقافة تفسيرية واسعة ، فقد تكلم فى أصول الفقه وأكد أن الصحابة والتابعين عرفوا هذا العلم ووضعوا قواعده ، ولكن الأئمة بعد ذلك جردوا الكلام فيه ، وتبين لنا أن ابن تيمية كان يستشهد بأقوال الأئمة لسببين :

تقرير أصول العقيدة ، ومناقشة فروع الشريعة ، ومن النتائج التى توصلنا إليها : أنه صاحب مذهب مستقل فى الفقه ، فهو إمام مجتهد وليس رجلا مقلداً وأن إجتهاده فى كثير من المسائل كان أكثر إفادة من الأئمة الأربعة وغيرهم .

أما علوم البلاغة : فقد قررنا فيها نتيجة هامة وهى أن ابن تيمية قلب للبلاغة المعتزلية رأساً على عقب ، وأنه أصبح صاحب ثورة بلاغية ، غير فيها كثيراً من المفاهيم البلاغية السابقة تغييراً جذرياً ، وأن له نظرية بلاغية أودعها فى كتاب خاص عن الحقيقة والمجاز ، وأنه فسر كثيراً من آى القرآن الكريم بهدف إثبات بطلان التقسيم إلى حقيقة ومجاز .

وقد تكلم ابن تيمية فى سائر علوم العربية ، وكانت له نظرات موفقة اتفق فيها أحياناً مع علماء اللغة وخالفهم أحياناً أخرى . . وينبغى أن نشير هنا إلى مجانبة ابن تيمية للصواب فى بعض البحوث اللغوية والصوتية التى يحتاج تقرير الحقائق فيها إلى أجهزة ومعامل صوتية ، وقد أستوقفناه فى حديثه عن الأصوات الحلقية وذكرنا أنهما إثنان فقط (العين والحاء) وليست ستة — كما ذكر — والتمسنا له العذر فى ذلك .

وفى الفصل الثالث : بدأنا بذكر المصادر العقلية المنوعة التى إتفقنا على سعة وخصوبة هذا اللون من التفسير لديه . ثم ذكرنا أنه تذرع بسبع وسائل تندرج تحت ظاهرتين كبيرتين فى المعالجة العقلية هما :

١ — موضوعية المناقشة .

٢ — دقة الإجتهاد . وبراعة الأستنباط .

وفى تناول الظاهرة الأولى : لاحظت عدة أشياء على ابن تيمية وهو يناقش مذاهب الفرق :

(أ) تقسيمات ابن تيمية وتصنيفاته فيها جدة وطرافة فقد قسم العالمين جميعاً إلى ثلاثه أقسام تتفاوت بين الحق والباطل وهى :

١ — الفرقة الناجية المهتدية : وهم أهل السنة والجماعة .

٢ — الفرق المبتدعة الضالة وهم :

(أ) أهل التأويل .

(ب) أهل التخييل .

(ج) أهل التجهيل .

٣ — الأمم الكافرة المشركة : وهم اليهود والنصارى والجهمية ، وكل أمة لا تؤمن بكتاب سماوى .

(ب) — الفرق الإسلامية جميعاً على خطأ من وجهة نظره بسبب الأفراط

أو التفريط ، فمثلا بينما حقرت الخوارج علياً إلى درجة التكفير قدسه الشيعة إلى درجة العصمة .

(ج) القسوة الشديدة عليهم أحياناً ، وهو يناقش مبادئهم فى ثورة الإنفعال العاطفية حتى يبدو كأنه غير موضوعى .

(د) أن مناقشة الفرق كان فى كثير من الأحوال إستطردا فى تفسير الآيات .

(هـ) الإحاطة الكاملة بكل آثار الفرق العلمية ، حتى أن الإنسان يكاد يحس أنه كان واحداً منهم ، ثم إتسلخ عنهم بعد أن تبين له ضلالهم .

(و) القدرة الكاملة على الإقناع ، وإقامة الأدلة على بطلان مذهب أى فرقة سوى (أهل السنة والجماعة) .

وقد وقفنا وقفة متأنية مع مناقشته لثمانى فرق وهى : الخوارج — الشيعة — المعتزلة — الجهمية — الصوفية - المرجئة — الفلاسفة — الأشاعرة .

أما فى تناولنا للظاهرة الثانية ، فقد لاحظنا أن الاستنباط أو الاجتهاد لم يكونا فى أمور فقهية ، تنهض على أدلة شرعية قطعية ، وإنما كانا فى أمور طبيعية وكونية ونفسية ، وكان لابن تيمية أحكام صائبة فيها ، ولكن كان يجانبه الصواب أحياناً ، لأن نظريات هذا الجانب المادى غير مستقرة ولا ثابتة وتأتى نظرية لاحقة لتهدم نظرية سابقة .

وبعد مناقشة الظواهر النقلية والعقلية وجدت أنه تبلور أمامى منهج مستقل متميز لدى ابن تيمية فى تفسير القرآن الكريم وأقترحت تسميته (المنهج التحليلى التعليلى المقارن) .

وفى الفصل الرابع والأخير : عرضنا موقف ابن تيمية من ست قضايا تفسيرية على هذا النحو :

١ — قضية الأحرف والقراءات : كان ابن تيمية يذكر ما فى الآية من قراآت صحيحة متواترة ، ثم يختار أفضلها بحثاً عن المعنى القوى والحكم الصحيح ، ويوجه القراآت الأخرى المقبولة توجيهاً دقيقاً .

٢ — وفى قضية المكى والمدنى : كان يهتم ببيان ما فى الآية من مكى ومدنى بالنظر إلى الجو العام لمضمون السورة ، ونوهنا بأفضلية ابن تيمية على الباحثين الذين يستدلون على مكية السورة أو مدنيتها بالنظر إلى المضمون الخاص لآية معينة .

٣ — وفى قضية أسباب النزول ، بين ابن تيمية أن الآية أو السورة قد تنزل أكثر من مرة لتعدد السبب ، ومن هنا يختلف فى عدها مكية أو مدنية وأكد أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأن ما يروى عن الصحابة من أسباب النزول له حكم المسند المرفوع ، وكثيراً ما كان يذكر سبب نزول الآية لإعتقاده أن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب .

٤ — وفى قضية الناسخ والمنسوخ نرى ابن تيمية يقبل نسخ القرآن بالقرآن ويرفض نسخ القرآن بالسنة ويقيم الأدلة على ذلك ، ونراه — مخالفاً لكثير من العلماء — يرفض نسخ التلاوة وبقاء الحكم أو نسخ الحكم والتلاوة معاً ، ومن مواقفه المستقلة التى ينبغى إبرازها : أنه ذهب إلى أن النسخ ليس قاصراً على نسخ الآيات المنزلة ، وإنما يتضمن أيضاً نسخ ما يلقى الشيطان فى النفس أو على اللسان حتى يحكم الله آياته .

٥ — ومن النتائج التى أسفر عنها البحث أن ابن تيمية لم يستطع وضع ضوابط قطعية للمتشابه ، ولهذا ركز على المحكم وتكلم على المعانى المختلفة التى تقابله ، وبين معنى الإحكام والتشابه مستنداً إلى لغة القرآن والسنة ثم وضح علاقة ذلك بقضيتى النسخ والتأويل .

٦ — وفى قضية الاعجاز : وجدنا أن ابن تيمية عالج أهم جوانبها فبين أن السبب الجوهرى لاعجاز القرآن — أن النبى صلى الله عليه وسلم — بلغنا قرآناً فيه علم الأولين والآخرين مع أنه أمى ، وذهب إلى أن الاعجاز القرآنى يتحقق ولو بآية ، وذكر وجهين من أهم أوجه الاعجاز القرآنى فى رأيه وهما : الأمثال القرآنية ، وانعدام الترادف فى ألفاظ القرآنى .

وبعد ، فإذا كانت مناهج المفسرين قدمائهم ومحدثيهم يسير كل منها فى تيار من إثنين :

١ — التفسير التقليدى أو النمطى ، الذى يرتبط بالترتيب التعبدى التوقيفى للآيات .

٢ — التفسير الموضوعى : الذى يركز على موضوع واحد ثم يلجأ إلى عملية الجمع والاستقراء لكل الآيات المتعلقة بالموضوع .

فإنى وجدت أن المنهج التفسيرى عند ابن تيمية منهج متميز فريد ، فإنك تجد ابن تيمية حينما يفسر الآية يذكر تحتها كل الآثار المفسرة من أقوال الرسول — صلى الله عليه وسلم — وأقوال الصحابة — وأقوال التابعين فتحسبه تفسيراً نمطياً تقليدياً ، ثم تجده يأتى بشتى الآيات التى تشترك مع الآية الأولى فى موضوعها فتحسبه تفسيراً موضوعياً ، ولكنه لايلبث أن يحلل أقوال المفسرين السابقين فى نفس الآية ، ثم يختار أقواها ، أو يرفضها جميعاً ويذكر موقفه مبيناً علة ذلك ، ثم يقارن بين مذاهب الفرق المختلفة فى نفس الآية بهدف الكشف عن ضلالها ، وصحة مذهب أهل السنة والجماعة .

هذا الجهد كله فى تفسير الآيات جعلنى أقرر أن ابن تيمية قد يلوح فى منهجه التفسير النمطى وقد يلوح التفسير الموضوعى ولكنه سرعان ما يتجاوز هذا كله إلى منهج فريد مستقل اقترحت تسميته : (المنهج التحليلى التعليلى المقارن) .

وهذا الذى قررته يعد فى تقديرى — من أبرز النتائج التى أسفر عنها البحث .

وفى ضوء ماسبق أوصى الباحثين بعدى فى هذا المجال بما يأتى :

١ — إلقاء الضوء على مدى صحة (توصيفى للمنهج) الذى وصفت به تفسير ابن تيمية .

٢ — ادخال ابن تيمية فى عداد كبار المفسرين ، حينما نؤرخ للتفسير

لأنه ليست العبرة بكمية القدر التفسيرى الذى يتركه الرجل بقدر ماهى بكيفية المنهج ودقته وأصالته .

٣ - وضع المنهج الجديد الذى توصلنا إليه فى موقعه المرموق ضمن مناهج التفسير الكبرى ومذاهبه .

٤ - البحث عن جذور لهذا المنهج قد تكون عند الأئمة السابقين ، أو البحث عن آثار لهذا المنهج قد نجدها لدى العلماء اللاحقين .

وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه وسلم و(الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، و(سبحان ربك رب العزة عما تصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين) .

وصف إحصائى لمؤلفات ابن تيمية وآثاره العلمية[1]

أولا : الأعمال العامة :

- مجموع رسائل ابن تيمية .
- مجموع الفتاوى .
- الاختبارات العلمية ، وهى مجموعة من المسائل الشرعية التى يختلف فيها ابن تيمية عن سائر الفقهاء .
- الصارم المسلول على شاتم الرسول – صلى الله عليه وسلم .
- منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية .
- كتاب النبوات .
- تعليقاته القرآنية فى سجن القاهرة .

ثانياً : الاعمال الخاصة :

(ا) فى القرآن الكريم والتفسير :

- الرسالة العبودية فى تفسير قوله تعالى : « يا أيها الناسُ أعبدوا ربكم »[2]
- الفتوى الحموية .
- تفسير المعوذتين .
- رسالة فى قوله تعالى : « قل ياعبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لاتقنطوا من رحمة الله » [3].

---

(١) ملاحظة : هذا الوصف الاحصائى للمؤلفات (الببليوجرافيا) مترجم من كتاب :
Qamaruddin Khan :
The political thought of Ibn Tamiyah. 186—205.

(٢) البقرة : ٢١ .

(٣) الزمر : ٥٣ .

— أجوبة على أسئلة وردت إليه فى فضائل سورة الفاتحة والإخلاص وبعض مسائل مشكلة .

— تفسير سورة الاخلاص .

— تفسير سورة النور .

— تفسير سورة الكوثر .

— تعليق على قوله تعالى : « إن هذان لساحران »[1]

(ب) فى الحديث الشريف :

— أربعون حديثاً رواية شيخ الاسلام ابن تيمية عن أربعين من كبار مشايخه .

— الفوائد العوالى .

— رسالة فى شرح حديث لأبى ذر .

— رسالة فى شرح حديث النزول .

— شرح حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » .

— فعال الأنبياء .

— الأزاهر والملح فى جملة أحاديث فى فضائل الصلوات .

— رسالة فى الأجوبة على أحاديث القصاص .

— رسالة تتضمن أحاديث فى سؤال النبى عن الإسلام .

رسالة فى قوله — صلى الله عليه وسلم : لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد .

(ج) فى العقيدة :

— الواسطة بين الخلق والحق .

— الجواب الباهر فى زوار المقابر .

---

(١) طـه : ٦٣ .

- قاعدة جليلة فى التوسل والوسيلة .
- الرسالة الواسطية .
- الفتوى الحموية الكبرى .
- العقيدة التدمرية .
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان .
- الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان .
- القاعدة المراكشية .
- المناظرة فى الاعتقاد .
- جواب على سؤال فى صفات الكمال .
- مسألة العلوم وهى رد على سؤال وجه من عالمين شافعيين بشأن استواء الله .
- جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن ، من أن « قل هو الله أحد » تعدل ثلث القرآن .
- رد على سؤال فيما إذا كان الإنسان بمقتضى إرادته الحرة يستطيع أن يفعل الخير ضد قضاء الله الذى سبق .
- رسالة فى إيقاع العقود المحرمة ، وهى برهنة على أن الإنسان حتى لو ارتكب الخطيئة أكثر من مرة فإن التوبة خليقة بجلب العفو له .
- إيضاح الضلالة فى عموم الرسالة .
- الرسالة فى الجلوس .
- الفوائد الشريفة فى الأفعال الاختيارية لله .
- الفرقان بين الحق والباطل .
- الرسالة البعلبكية .

— التحفة العراقية فى الأعمال القبلية .

— معارج الوصول فى أن أصول الدين وفروعه مما بينه الرسول .

— قاعدة فى المحبة .

— السؤال عن الروح هل هى قديمة أو مخلوقة . . والجواب عليه .

— العقل والروح .

— سؤال المهاجرين عن الفرق فى الصفات بين المتشابه وغيره وجوابه .

— رسالة فى الحلول والاتحاد .

— الرسالة المدنية فى تحقيق المجاز والحقيقة فى صفات الله تعالى .

— الإكليل فى المتشابه والتأويل .

— الإرادة والأمر « وهى رسالة هامة جداً عن فكرة الخلق المقدس » .

— فى مراتب الإرادة وهذه الرسالة تشرح الآية الكريمة : « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون »[1]

— رسالة فى القضاء والقدر .

— رسالة فى الاحتجاج بالقدر .

— درء تعارض العقل والنقل « عن موافقات صريح المعقول لصحيح المنقول »

— الكلام على الفطرة « مناقشة معنى الفطرة فى قوله تعالى : « فطرة الله، التى فطر الناس عليها »[1] .

— رسالة فى درجات اليقين : علم اليقين ، عين اليقين ، حق اليقين .

— الشفاعة الشرعية والتوسل إلى الله بالذات والأشخاص .

— إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها .

— مسألة صفات الله تعالى ، وعلوه على خلقه بين النفى والإثبات .

---

(١) يس : ٨٢ .

(١) الروم : ٣٠ .

— قاعدة فى الاسم والمسمى .
— قاعدة فى الإسلام .
— قاعدة جامعة فى التوحيد .
— قاعدة فى التوحيد والإثبات والتوكل .
— رسالة فى « الإمام » .
— قاعدة نافعة فى صفات الكلام .
— وصية فى الاعتقاد .
— رسالة فى بيان الهدى من الضلال .
— الوصية فى الدين والدنيا .
— سؤال فى العرش ، هل هو كرسى أم لا وجوابه .
— رسالة فى علم الظاهر والباطن .

(د) فى علم الكلام :

— اقتضاء الصراط المستقيم فى مخالفة أصحاب الجحيم « وهى رسالة فى مخالفة أعياد اليهود والنصارى » .
— تخجيل أهل الإنجيل .
— الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح .
— مسألة الكنائس .
— الرسالة القبرصية .
— المسألة النصيرية (تتضمن الرد على النصيرية) .
— نقد تأسيس الجهمية (مناقشة لفخر الدين الرازى) .
— القاعدة فى القرآن .
— قاعدة فى الحقيقة والرسالة وإبطال قول أهل الزندقة والضلالة .

— الرسالة العددية أو (الوصية الكبرى) .
— تأويل مختلف الحديث فى الرد على أهل الحديث .
— « بغية المرتاد » فى الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية المعروفة بالسبعينية
— الرد على الحريرية وهم أتباع محمد بن على الحريرى .

(هـ) فى التصوف والمتصوفة :

— مناقشة كتاب « فتوح الغيب » لعبد القادر الكيلانى .
— أهل الصفة وأباطيل بعض المتصوفة فيهم ، وفى الأولياء وأصنافهم والدعاوى فيهم .
— مناظرة ابن تيمية العلنية لدجاجلة « البطائحية الرفاعية » وقد كانت الرفاعية طائفة صوفية معروفة فى عصر ابن تيمية ، وباء الرفاعية بسوء السمعة من جراء بدعهم وجهلهم ، وقد خلطوا الإيمان الحقيق بالسحر والأسطورة والخزعبلات وشتى ضروب الأباطيل ، وبعد تصدى ابن تيمية لهم أحد الملامح البارزة فى حياته .
— لباس الفتوة والخرق عند المتصوفة ومسائل أخرى فشت فيهم .
— رسالة إلى الشيخ نصر الدين المنبجى . وهو هجوم شامل على المفهوم الصوفى للتوحيد والسكر والاتحاد .
— « الصوفية والفقراء » وهو نقد للمراحل المختلفة لرحلة الصوفى الروحية .
— سؤال فى مشهد الحسين : أين هو على الصحيح ؟ وأين حمل رأسه ؟

(و) فى علم الفلسفة :

— الرد على فلسفة ابن رشد .
— مناقشة ما ذكره الرازى عن مسألة الصفات الاختيارية .
— نصيحة الإيمان فى الرد على منطق اليونان . وقد لخصه السيوطى فى كتابه جهد القريحة فى تجريد النصيحة .

— الرد على المنطقيين .

(ز) فى علم الفقـــه :

— قاعدة فى سجود القرآن .
— قاعدة فى عدد ركعات الصلوات وأوقاتها .
— رسالة فى معانى « إقامة الصلاة » .
— فى سجود السهو .
— مناقشة قضية إهمال الدعاء وتعطيله .
— رسالة فى قصر صلاة الحاج وهو فى طريقه إلى قبر النبى — صلى الله عليه وسلم .
— مسألة الزيارة . (زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور) .
— باب الطهـــارة .
— أصول الفقـــه .
— اعتبار النية فى النكاح .
— إقامة الدليل على إبطال التحليل .
— الفرق المبين بين الطلاق واليمين .
— مسألة الحلف بالطلاق .
— لمحة المختلف فى الفرق بين الطلاق والحلف .
— رسالة فى السماع والرقص واستماع الشعر وغيره ، وهى مناقشة لمسائل الغناء والموسيقى والرقص فى التجمعات الصوفية ، كما تتضمن مناقشة عرضية لإنشاد وغناء القصائد عموماً .
— السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية .

— رفع الملام عن الأئمة الأعلام .

— كتاب الصلاة .

— القياس بشرع الإسلام .

— النصحية الذهبية .

— الرسالة الخلافية فى الصلاة خلف المالكية . « قرر جواز صلاة أتباع المذاهب بعضهم خلف بعض » .

— فى حضانة الصغير المميز هل هى للأب أم للأم ؟

— قاعدة جليلة فى العبادة .

— رسالة « النية » فى العبادة .

— خلاف « الأمة » فى العبادات .

— رسالة « الحلال » مناقشة قضية (هل أكل الحلال متعذر ، أولايمكن وجوده فى هذا الزمان) ؟

— بيان الهدى من الضلال فى أمر الهلال .

— رسالة فى رفع الإمام الحنفى يديه فى الصلاة .

— مناسك الحج .

— تنوع العبادات .

— المظالم المشتركة .

— الحسبة فى الإسلام

— شرح العمدة .

— المسائل الفقهية .

— فصل الأسماء التى علق الله بها الأحكام فى الكتاب والسنة .

— النجاسة المعفوة .

— قاعدة فى أفعال الحج .

— فتوى فى رجل يريد أن يخرج ماعنده من المال زكاة بدلا من القيام بالحج ، فهل يقبل منه ؟

— جواب المناقلة فى الوقف وغيره .

— الأحكام السلطانية .

— رسالة فى سنة الجمعة . « يؤكد فيها أنه لاتوجد سنة واردة بين أذانين فى يوم الجمعة » .

(ج) فى الأخلاق والسلوك :

— جوامع الكلم الطيب فى الأدعية والأذكار .

— الهجر الجميل ، والصفح الجميل ، والصبر الجميل ، وأقسام الناس فى التقوى والصبر .

— قاعدة فى الرد على الغزالى فى مسألة التوكل .

— رسالة فى السلوك .

— قاعدة فى الصبر .

— الرسالة التسعينية فى بيان محنته .

(ط) القصائد :

— منظومة فى القدر فى الرسائل المنيرية ، وهى رد على رسالة وجهت إليه شعراً حول الجبر والاختيار وقد آثر ابن تيمية أن يجيب عليها شعراً .

— إثنان ومائة بيت عن حرية الإرادة .

— منظومة فى القضاء والقدر ، قيلت ارتجالا فى ثمانية أبيات فكانت رد على سؤال ورد من اليهود .

— قصيدة فى حرية الإرادة .

— قصيدة فى الجبر والاختيار .

— قصيدة عامة .

— مرثية فى ابن خضر المقيم .

قائمة لم تصنف تصنيفاً موضوعياً وضعها بروكلمان :

— كتاب الرد على النصارى .

— شرح حديث « إنما الأعمال بالنيات » .

— بحث حرف « لو » وهو بحث قيم نسخه السيوطى فى كتابه « الأشباه والنظائر » .

— رسالة فى « الجهاد » كتبها لإقناع المسلمين بقتال التتار .

— فى الرد على من إدعى الجبر .

— تبصرة أهل المدينة ، ويناقش فيها : هل يعد عمل أهل المدينة إجماعاً أولا؟

— تعليق على كتاب المحرر فى الفقه .

— بيان مجمل عن أهل الجنـــة والنار .

— مناظرات ابن تيمية مع المصريين والشاميين .

— برهان كلام موسى .

— كتاب الاستغاثة يناقش قضية التوسل برسول الله — صلى الله عليه وسلم — طلباً للعون ، هل هى جائزة أو لا ؟

— تلخيص الأستغاثة المعروف بالرد على البكرى .

— الرد على الأخنائى (وهو كتاب يرد فيه على إعتراضات القاضى : تقى الدين الإخنائى المالكى « الاستغاثة » لابن تيمية .

— أقوم ما قيل ، فى القضاء والقدر والجبر والتعطيل .

— حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود .

— مذهب السلف القويم ، فى تحقيق مسألة كلام الله الكريم .

— قاعدة فى المعجزات والكرامات .

— تفصيل الإجمال ، فيما يجب لله من صفات الكمال .

— رسالة فى مناقشة معنى « الغيبة » تفسير قوله تعالى : « ولا يغتب بعضكم بعضاً » (١) .

— شرح حديث عمران بن الحصين : (كان الله ولم يكن قبله شىء) .

— قاعدة فى جمع كلمة المسلمين ، ووجوب اعتصامهم بحبل الله المتين .

— المذهب الواضح فى مسألة الجوائح : وهى دراسة شرعية لقانون التعويض فى حالة عقد بيع سلعه معينة ، ثم تلف هذه السلعة قبل أن تسلم للطرف الآخر ..

قائمـــة بأسماء المؤلفات التى لم يعثر عليها :

هذه قائمـــة بأسماء مؤلفات ابن تيمية لم يعثر عليها فى أى مكان حتى الآن ، ولـكن ذكرها ابن شاكر الـكتبى (ت ٧٦٤) فى كتابه (فوات الوفيات) كما ذكرها إسماعيل باشا البغدادى فى كتابه : هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وأثار المصنفين (أسطنبول ١٩٠١) :

— قاعدة فى الاستعاذة .

— قاعدة فى البسملة : الجهر والإسرار بها .

— جواب الإعتراضات المصرية على الفتوى الحموية .

— ما أملاه فى الجب رداً على تأسيس التقديس للرازى .

— جواب ما أورده كمال الدين الشريشى .

— منهاج الاستقامة : مجلدان .

— شرح أول كتاب الغزنوى فى أصول الدين .

— الزواجر : (مجلد متوسط) .

---

(١) الحجرات : ١٢ .

— قاعدة فى القضايا الوهمية .

— قاعدة فى قياس مالا يتناهى .

— جواب الرسالة الصفدية .

— جواب فى قول بعض الفلاسفة : إن معجزة الأنبياء عليهم السلام قوى نفسانية .

— إثبات المعاد والرد على ابن سينا .

— شرح رسالة ابن عبدوس فى كلام الإمام أحمد فى الأصول .

— قاعدة فى الكليات .

— الرسالة الأزهرية القادرية البغدادية .

— قاعدة فى قرب الرب من عابديه وداعيه .

— الكلام على نقد المرشد .

— جواب فى لقاء الله تعالى :

— جواب فى رؤية النساء ربهن فى الجنة .

— جواب ورد على لسان ملك التتار .

— شرح حديث « فحاج آدم موسى » .

— تنبيه الرجل العاقل على تمويه الباطل .

— تناسى الشدائد فى اختلاف العقائد .

— عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيما يبلغونه .

— مسألة فى المقربين : هل يسألهم منكر ونكير ؟

— مسألة هل يعذب الجسد مع الروح فى القبر ؟

— الرد على أهل الكسروان .

— فى فضائل أبى بكر وعمر — رضى الله عنهما — على غيرهما .

— كتاب فى تفضيل صالحى الناس على سائر الأجناس .

— فى بقاء الجنة والنار وفى فنائهما ، رداً على قول قاضى القضاة تقى الدين السبكى .
— شمول النصوص للأحكام .
— قاعدة فى الإجماع وأنه ثلاثة أحكام .
— جواب فى الإجماع والخبر والمتواتر .
— قاعدة فى كيفية الاستدلال على الأحكام بالنص والإجماع فى الرد على من قال أن الأدلة النقلية لاتفيد اليقين .
— مؤاخذة على ابن حزم فى الإجماع .
— قاعدة فى الاجتهاد والتقليد فى الأحكام
— قاعدة فى أن المخطىء فى الأحكام لايأثم .
— جواب : هل القاضى يجب عليه تقليد مذهب معين ؟
— جواب : فى ترك التقليد فيمن يقول مذهبى مذهب النبى عليه الصلاة والسلام ولست بمحتاج إلى تقليد الأربعة .
— جواب فيمن تفقه فى مذهب ووجد حديثا صحيحا هل يعمل به أولا ؟ .
— جواب فى تقليد الحنفى الشافعى .
— الفتح على الإمام فى الصلاة .
— تفضيل قواعد مذهب مالك وأهل المدينة .
— تفضيل الأئمة الأربعة ، وما امتاز به كل واحد منهم .
— قاعدة فى تفضيل ام أحمد .
— جواب : هل كان النبى — ﷺ — قبل الرسالة نبيا ؟
— جواب : هل كان النبى — ﷺ — متعبداً بشرع من قبله ؟
— جواب : مسائل وردت من أصفهان .
— جواب : مسائل وردت من بغداد .

— جواب : أربعين مسألة .

— الدرر المضيئة فى فتاوى ابن تيمية المارداني الطرابلسية .

— قاعدة فى المياه والمائعات وأحكامها .

— طهارة بول ما يؤكل لحمه .

— قاعدة فى حديث القلتين وعدم رفعه .

— قاعدة فى الاستجمار وتطهير الأرض بالشمس والريح .

— جواز الاستجمار مع وجود الماء .

— نواقض الوضوء ، قواعد فى عدم نقضه بلمس النساء .

— التسمية على الوضوء .

— خطأ القول بعدم جواز المسح على الخفين .

— هل يجوز المسح على الخفين والجورب بين المتخرقين واللفائف.

— تحريم دخول النساء بلامئزر فى الحمام والاغتسال .

— ذم الواسواس .

— جواز طواف الحائض أو عدمه .

— تيسير العبادات لأرباب الضرورات بالتيمم والجمع بين الصلاتين بالعذر .

— كراهية التلفظ بالنية وتحريم الجهر بها فى الأذكار .

— كراهية تقديم بسط سجادة المصلى قبل مجيئه .

— حكم القنوت فى الصبح والوتر .

— أهل البدع هل يصلى خلفهم ؟

— جواز صلاة بعض أهل المذاهب خلف بعض .

— تحريم الشبابة .

— تحريم اللعب بالشطرنج .

— تحريم الحشيشة والحد عليها .

— تحريم المشاركة فى أعياد اليهود والنصارى .

— قاعدة فى مقدار الكفارة باليمين .

— قاعدة فى أن المطلقة بثلاث لاتحل إلا بنكاح زوج ثان .

— قاعدة فى بيان الحلال والحرام فى الطلاق .

— قاعدة فيمن طلق ثلاثا فى الحيض .

— الطلاق البدعى لايقع .

— مسائل الفرق بين الطلاق البدعى والسنى .

— رسالة فى لبس المحرم وزيارة الخليل عليه السلام عقب الحج وزيارة بيت المقدس مطلقاً .

— كشف حال مشايخ الأحمدية وأحوالهم الشيطانية .

— النجوم هل لها تأثير عند القرآن والمقابلة .

— تحريم أقسام المعزمين بالعزائم المعجمة .

— إبطال الكيمياء وتحريمها ولوصحت وراجت .

— بيان تلبيس الجهمية فى تأسيس بدعهم الكلامية .

— جواب أهل العلم والإيمان فى تفسير القرآن .

— جامع أيمان المسلمين مكفرة .

— بيان حل إشكال ابن حزم الوارد على حديث التزول .

— الرد على الفلاسفة .

— رسالة فى أجوبة القرآن .

— إبطال الكلام النفسانى (أبطله من نحو ثمانين وجهاً) .

— جواب من حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن حرف وصوت .

— جواب فى الاستواء ، وإبطال تأويله بالاستيلاء .

— جواب من قال لايمكن الجمع بين إثبات الصفات على ظاهرها مع نفى التشبيه .
— جواب كون الشيء فى جهة العلة مع كونه ليس بجوهر ولا عرض معقول أو مستحيل :
— جواب هل الاستواء والنزول حقيقة ؟
— مسألة النزول واختلاف البلدان والمطالع .

ثبت بأسماء المصادر والمراجع

أولا : المصادر القديمة :

ابن (تيمية) – شيخ الإسلام :

– مقدمة فى أصول التفسير – الرياض ١٣٨٢ هـ
جـ ١٣ ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام .

– مجلدات التفسير الأربعة من مجموع الفتاوى
الأجزاء ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

– الإكليل فى المتشابه والتأويل
جـ ١٧ ضمن مجموع الفتاوى .

– رفع الملام عن الأئمة الأعلام – القاهرة ١٣٨٧ هـ .

– الفتوى الحموية الكبرى – القاهرة ١٣٨٧ هـ .

– العقيدة الواسطية – القاهرة ١٣٩٣ .

– الرسالة التدمرية – القاهرة ١٣٨٧ هـ .

– مجموع فتاوى شيخ الإسلام : الرياض ١٣٨٢ هـ .

(أ) توحيد الألوهية (المجلد ١) .

(ب) توحيد الربوبية (المجلد ٢) .

(جـ) مجمل اعتقاد السلف (المجلد ٣) .

(د) مفصل اعتقاد السلف (المجلد ٤) .

(هـ) الأسماء والصفات (المجلدان ٥ ، ٦) .

(و) كتاب الإيمان (المجلد ٧) .

(ز) كتاب القدر (المجلد ٨) .

(ح) كتاب المنطق (المجلد ٩) .
(ط) علم السلوك (المجلد ١٠) .
(ى) كتاب التصوف (المجلد ١١) .
(ك) القرآن كلام الله حقيقة (المجلد ١٢) .
(ل) مقدمة فى أصول التفسير (المجلد ١٣) .
(م) تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية : (أربع مجلدات ١٤ – ١٧) .
(ن) الحديث الشريف (المجلد ١٨) .
(س) أصول الفقه (المجلدان ١٩ ، ٢٠) .
(ع) فقه العبادات (سبع مجلدات ٢١ – ٢٧) .
(ف) فقه المعاملات (ثمانى مجلدات ٢٨ – ٣٥) .
(ص) الفهارس (المجلدان ٣٦ – ٣٧) .

ابن الأثير :

– تاريخ الكامل – القاهرة ١٨٨٣ م .

أحمد بن حنبل :

– المسند – دار المعارف – القاهرة ١٣٨٦ هـ – ١٩٤٩ م .

البخارى :

– الجامع الصحيح – مطابع الشعب – القاهرة – ١٣٧٨ هـ .

ابن حجر العسقلانى :

– الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة – حيدر أباد ١٩٤٩ م .
– الإصابة فى تمييز الصحابة – طبعة مصطفى محمد القاهرة ١٣٥١هـ–١٩٣٩
– تهذيب التهذيب – حيدر أباد ١٨٢٧ هـ .
– شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر – القاهرة ١٣٥٢ – ١٩٤٣ م .
– فتح البارى (شرح صحيح البخارى) بولاق ١٣٠١ هـ .

ابن (حزم) الأندلسى :

- الإحكام فى أصول الأحكام .
تحقيق أحمد شاكر - ط الخازنجى - القاهرة ١٣٤٥ هـ .

أبو الحسين الخياط :

- الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد - نشرة نبرج ١٩٢٥ م .

الخطيب البغدادى :

- تاريخ بغداد - طبعة الخازنجى - القاهرة ١٩٣١ م .

الخطابى البستى :

- معالم السنن - حلب ١٨٥١ م .

الزركشى :

- البرهان فى علوم القرآن - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٧ م .

الزمخشرى :

- الكشاف - المطبعة العامرة (الشرفية) القاهرة ١٩٣٧ هـ .

السيوطى :

- طبقات المفسرين - ليدن ١٨٣٩ م .

- الإتقان فى علوم القرآن ط ٣ - القاهرة ١٩٤١ م .

السخاوى :

- فتح المغيث (شرح السخاوى عل ألفية العراقى فى مصطلح الحديث) طبع حجر بدلهى .

السندى :

- شرح السندى على سنن النسائى - المطبعة المصرية بالأزهر .

ابن سعد :

- الطبقات الكبير - ليدن ١٩٢٥ م .

الشوكانى (محمد بن على) :

- نيل الأوطار - مطبعة الحلبى - القاهرة .

الشيرازى (أبو إسحق) :

- اللمع فى أصول الفقه - القاهرة ١٣٢٦ هـ .

صفى الدين الحنفى :

- القول الجلى فى ترجمة الشيخ تقى الدين بن تيمية الحنبلى ، بولاق ١٨٨١ م

الطبرى :

- أخبار الرسل والملوك ، الحسينية - القاهرة ١٣٢٦ هـ .

ابن العماد الحنبلى :

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ط حسام الدين المقدسى ١٣٥٠ هـ ؛

عبد القاهر بن طاهر البغدادى :

- الفرق بين الفرق ط ٢ - مطبعة المدنى - القاهرة :

ابن عبد الهادى :

- العقود الدرية - القاهرة ١٩٤٧ م

الفيومى (محمد بن على المقرى) :

- المصباح المنير - بولاق - القاهرة ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م

القرطبى (أبوعبد الله محمد بن أحمد الأنصارى) :

- التفسير الجامع لأحكام القرآن - دار الشعب - القاهرة .

القاسمى (جمال الدين) :

- قواعد التحديث ، من فنون أهل الحديث - مطبعة بن زيدون

دمشق ١٣٥٣ هـ - ١٩٢٥ م .

ابن القيم (الإمام شمس الدين) :

— التفسير القيم — جمع محمد أويس الندوى — تحقيق محمد حامد الفقى — بيروت — لبنان ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م

ابن كثير :

— تفسير القرآن العظيم — كتاب الشعب — القاهرة ١٩٧١ م .

— الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث — ط ٢ — القاهرة ١٣٧٠ هـ — ١٩٥٠ م .

الكتبي (محمد بن شاكر) :

— فوات الوفيات — القاهرة ١٩٥١ م .

أبو نعيم :

— حلية الأولياء — القاهرة ١٣٥١ م هـ .

ثانيا : الدراسات الحديثة :

أحمد أمين :

— فجر الإسلام — ط ٧ — القاهرة ١٩٧٢ م .

— ضحى الإسلام — القاهرة ١٩٣٥ م

— ظهر الإسلام — القاهرة ١٩٣٥ م .

أحمد فؤاد الأهوانى .

— الفلسفة سلامية — القاهرة ١٩٦٢ م .

أحمد عطية الله :

— القاموس الإسلامى — القاهرة ١٣٨٣ هـ .

أحمد عادل كمال :

— علوم القرآن ط ٤ — المختار الإسلامى — القاهرة ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .

جولد تسيهر :

— مذاهب التفسير الإسلامى :

ترجمة د . عبد الحليم النجار — القاهرة ١٩٥٥ .

أبو الحسن الندوى :

— ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين — دار الأنصار — القاهرة ١٣٩٧ هـ

الزرقانى (محمد عبد العظيم) :

— المنهل الحديث فى علوم الحديث — القاهرة ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م

— مناهل العرفان فى علوم القرآن — القاهرة — ١٩٤٣ م .

السيد أحمد خليل (الدكتور) :

— نشأة التفسير فى الكتب المقدسة والقرآن — الاسكندرية ١٩٥٤ م

سيد قطب :

— التصوير الفنى فى القرآن — دار الشروق — القاهرة .

— فى ظلال القرآن — ط ٧ — بيروت ١٩٧١ م .

سراج الدين أبو حفص البزار :

— الأعلام العلية فى مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية — القصيم ١٣٩٠ هـ .

صبحى الصالح (الدكتور) :

— مباحث فى علوم القرآن — ط ٥ — بيروت ١٩٦٨ م

— علوم الحديث ومصطلحه — ط ٥ بيروت ١٩٦٩ م

عبد الله محمود شحاته (الدكتور) :

— القرآن والتفسير — القاهرة ١٩٧٤ م .

— علوم التفسير — القاهرة ١٩٧٥ م .

— علوم الحديث ـ القاهرة ١٩٧٤ م .

عبد الوهاب عبد اللطيف :

— المختصر فى علم رجال الأثر ـ القاهرة ١٣٨١ هـ ـ ١٩٥٢ م :

عباس محمود العقاد :

— الفلسفة القرآنية ـ القاهرة ١٩٤٧ م

عبد السلام هاشم حافظ :

— الإمام ابن تيمة ـ القاهرة ١٩٦٩ م

كمال محمد بشر (الدكتور) :

— علم اللغة العام (الأصوات) دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٣ م .

محمد متولى الشعراوى :

— الإسلام عقيدة ومنهج ـ المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٩٧٥ م .

— معجزة القرآن ـ المختار الإسلامى ـ القاهرة ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .

محمد الغزالى :

— عقيدة المسلم ـ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ١٩٦٥ م

محمد عبد الله دراز (الدكتور) :

— النبأ العظيم ـ دار القلم ـ القاهرة ١٩٥٧ م

مصطفى صادق الرافعى :

— إعجاز القرآن ـ ط ٢ ـ المطبعة الرحمانية ـ القاهرة ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م .

محمد حسين الذهبى (الدكتور) :

— التفسير والمفسرون ـ القاهرة ١٩٦١ م .

— علم التفسير ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٧ م .

— الإسرائيليات فى التفسير الحديث ـ القاهرة ١٩٧١ م .

— الاتجاهات المنحرفة فى تفسير القرآن ط ٢ القاهرة ١٩٧٨ م

— ابن عربى وتفسير القرآن ـ القاهرة ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م .

مصطفى الصاوى الجوينى (الدكتور) :

— منهج الزمخشرى فى تفسير القرآن ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٥٩ م
— مناهج فى التفسير ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية .
محمد الخضرى :
— أصول الفقه ـ ط ٤ ـ القاهرة ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م
محمد محمد أبوشبهة :
— فى رحاب السنة : مجمع البحوث الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية :
— الأحاديث القدسية ـ القاهرة ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م
محمد السيد الجليند (الدكتور) :
— الإمام ابن تيمية وموقفة من قضية التأويل ـ القاهرة ١٩٧٣ .
— دقائق تفسير الإمام ابن تيمية ـ القاهرة ١٩٧٨ م
مصطفى حلمى (الدكتور) :
— قواعد المنهج السلفى عند ابن تيمية ـ القاهرة ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .
محمد رشاد سالم (الدكتور) :
— مقارنة بين الغزالى وابن تيمية ـ مصر الجديدة ١٩٧٤ م .
محمود قاسم (الدكتور) :
— دراسات فى الفلسفة الإسلامية ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٠ م .
محمد الأنور السنهوتى (الدكتور) :
— محاضرات فى علم الكلام ـ القاهرة ١٩٧٨ م .
محمد أبو زهرة :
— ابن تيمية : حياته وآثاره ـ القاهرة ١٩٦٢ م .
النعمان القاضى (الدكتور) :
— الحديث الشريف ، رواية ، ودراية القاهرة ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٥ م .
— الفرق الإسلامية فى الشعر الأموى دار المعارف ـ بمصر .

ثالثاً : المراجع الاجنبية :

— Marmaduke Pickthall;

— The Meaning of the Glorious Qur'ān.

beirut, Lebanon, 1971.

— Qamaruddin Khan;

— The Political thought of Ibn Taymiyah.

Islamabad, 1973.

— Rene Grouset;

— Histoires des Croisedes.

Paris, 1934.

— Wolfson (H. A.);

— The Philosofy of the Kalām.

London, 1976.